تصور مقترح لتفعيل الشراكة المجتمعية بجامعة تبوك في ضوء الرؤية الوطنية للمملكة ٢٠٣٠م

إعداد

أ. د/ محمد يوسف مرسي نصر
أستاذ الإدارة والتخطيط التربوي
كلية التربية والآداب –جامعة تبوك

د/ عبد الله بن عالي القرني
أستاذ مساعد الإدارة والتخطيط التربوي
كلية التربية والآداب –جامعة تبوك

تصور مقترح لتفعيل الشراكة المجتمعية بجامعة تبوك في ضوء الرؤية الوطنية للمملكة ٢٠٣٠م

مستخلص البحث:

استهدف البحث تفعيل الشراكة المجتمعية بجامعة تبوك في ضوء الرؤية الوطنية للمملكة ٢٠٣٠م، من خلال، رصد مجالات الشراكة المجتمعية بجامعة تبوك في ضوء الرؤية الوطنية للمملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ ، الوقوف على أهم متطلبات تفعيل الشراكة المجتمعية بجامعة تبوك في ضوء الرؤية الوطنية للمملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ ، واستخدم البحث المنهج الوصفي لملائمته لموضوع الدراسة من حيث التعرف على مجالات الشراكة ومتطلبات تفعيلها بجامعة تبوك في ضوء الرؤية الوطنية للمملكة ٢٠٣٠م، واستخدمت الاستبانة كأداة لتطبيق الدراسة الميدانية على عينة ممثلة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة تبوك وفقًا لمتغيرات الرتبة العلمية، والجنس، وسنوات الخبرة، وكان من ابرز نتائج البحث جاءت درجة الأهمية لإجمالي محور مجالات الشراكة المجتمعية بجامعة تبوك كبيرة جدًا بمتوسط حسابي (٤.٤١)، وانحراف معياري (٩.٢٩) وحصلت كل عبارات المحور على درجة أهمية كبيرة جداً باستثناء أربع عبارات جاءت درجة أهميتها كبيرة ومتوسطها الحسابي تراوح بين ٤.١٧ و٣.٩٠.، جاءت درجة الأهمية لإجمالي محور متطلبات تفعيل الشراكة المجتمعية بجامعة تبوك كبيرة جداً بمتوسط حسابي (٤.٦٦)، وانحراف معياري (٧.٧٥)، كما جاءت جميع عبارات هذا المحور بدرجة أهمية كبيرة جداً بمتوسط حسابي تراوح ما بين ٤.٨٢ و٤.٤٢.

الكلمات المفتاحية: الشراكة المجتمعية ، رؤية المملكة ٢٠٣٠م.

Abstract

This study aims to activate the social partnership in Tabuk University based on the national vision of the Kingdom of Saudi Arabia in 2030, through identifying the areas of community partnership in Tabuk University based on the national vision of the Kingdom of Saudi Arabia 2030. The research used the descriptive method to suit the objectives of the study in terms of identifying the areas of partnership and the requirements of activating them at Tabuk University based on the national vision of the Kingdom of 2030. The questionnaire was used as a tool for applying the field study to a representative sample of faculty members in terms of the variables of the scientific rank, gender, and years of experience. The most important results of the research were the importance of the overall axis of the areas of community partnership at Tabuk University is very high with an

average of (4.41) and the standard deviation was (9.29). The significance of the overall requirement of activating the community partnership at Tabuk University was very high with an average of (4.66) and the standard deviation was (7.75). All the expressions of this axis were very important with an average of (4.82) to (4.42).

Keywords: Community Partnership, Kingdom Vision 2030.

مقدمة:

تكمن قوة المجتمعات بما تملكه من أنظمة تعليمية متطورة مبنية على تحقيق غايات المجتمع وتطلعاته، والارتقاء بجودة مخرجاته التعليمية، ويعد التعليم مفتاح تحقيق التنمية باعتباره أحد روافد البناء المعرفي والأداة الفعالة والمؤثرة في تقدم ونهضة الأفراد والأمم.

وقد أصبح التواصل بين الجامعة والمجتمع واقعاً عالمياً تفرضه التغيرات والتطورات السريعة التي طرأت في العقود الأخيرة، حيث إن مسؤولية الإعداد النوعي للأجيال القادمة لم تعد تقتصر على الجامعة وحدها، فقد دخلت العلاقة بين الجامعة والمجتمع مرحلة جديدة، يتعين عليها فيها أن تدعم جسور التواصل مع المجتمع المحيط، وأن تعزز الجهود المشتركة لتحقيق الأهداف المنشودة، بل أن نجاح الجامعة في تحقيق أهدافها يعتمد أساساً على مدى صلتها بمجتمعها.

وتقوم معظم الأنشطة التربوية التطويرية المعاصرة في مجال التعليم على الشراكة المجتمعية والتي تتطلب بناء الثقة والتواصل المستمر والقيادة المشتركة بين قطاع التعليم والقطاع المدني والمجتمعي (Kaplinsky, 2014: 17).

ويعد مدخل الشراكة المجتمعية من أهم مداخل إصلاح التعليم وتطويره في كثير من نظم التعليم المعاصرة، وتعتمد فلسفة هذا المدخل على أن الجامعة وحدها ليست المسؤولة عن التعليم بل أصبح التعليم قضية مجتمعية تعتمد على دعم ومشاركة المجتمع المحلي المحيط بالجامعة.

ويقصد بالمشاركة المجتمعية في التعليم ذلك الارتباط الكامل في المجتمع المدني بجميع منظماته في التعليم ويتضمن التفاوض والمشاركة والمسؤولية في صنع القرار، والتخطيط المشترك والتنفيذ والمتابعة والمساءلة عن الأداء والتقويم.

وفي ضوء ذلك، وإدراكاً بأهمية التعليم ودوره الرئيس كأحد مقومات التنمية الشاملة والمستدامة، حرصت وزارة التعليم بالمملكة على تبني مفهوم الشراكة المجتمعية كاتجاه ومدخل تطويري، وعملية داعمة تُجسد رغبة المجتمع في المشاركة في تطوير العملية التعليمية.

مشكلة الدراسة:

أكدت خطط التنمية الخمسية التي تبنتها المملكة أهمية الشراكة بين مؤسسات التعليم وقطاعات المجتمع المختلفة من خلال الأهداف والسياسات التي تضمنتها تلك الخطط، ويتجلى طموح المملكة في تحقيق أهداف خطط التنمية ومن ضمنها رؤية المملكة ٢٠٣٠م، الارتقاء بنهضة المجتمع حيث ورد في تلك الرؤية "طموحنا أن نبنيَ وطناً أكثر ازدهاراً يجد فيه كل مواطن ما يتمناه، فمستقبل وطننا الذي نبنيه معاً لن نقبل إلا أن

نجعله في مقدمة دول العالم، بالتعليم والتأهيل، بالفرص التي تتاح للجميع، (وثيقة الرؤية ٢٠٣٠، ٢٠١٦: ٧).

كما أكدت الرؤية المستقبلية ٢٠٣٠ للمملكة العربية السعودية بناء شراكة مجتمعية بين التعليم ومؤسسات المجتمع بقطاعاته المختلفة سواء الحكومية أو الخاصة أو غير الربحية سعياً منها لتطوير التعليم وتجويده، ومما يؤكد على أهمية الشراكة بين مؤسسات التعليم وقطاعات المجتمع المختلفة، ما أظهرته وأكدت عليه نتائج بعض الدراسات فقد أكدت نتائج دراسة العريفي (٢٠١٢) أن المشاركة المجتمعية تهدف إلى إصلاح التعليم في مجالات التمويل والإدارة، وتنمية الموارد البشرية والمناهج وأهداف التعليم وسياسته. كما أكدت دراسة الأحمد (٢٠١٥) اعتماد العديد من دول العالم على الشراكة كعامل أساسي لتحقيق التنمية الشاملة في مختلف المجالات، حيث تسهم الشراكة في تضافر جهود المؤسسات في مختلف القطاعات مما يعمل على تعظيم الفائدة للمؤسسات أطراف الشراكة،

وانطلاقاً من توجه الرؤية بالتأكيد على مشاركة القطاع الخاص والقطاع غير الربحي للتعليم، فقد نصت وثيقة الرؤية على أن "من التزاماتنا "تعليم يسهم في دفع عجلة الاقتصاد " سنسعى على سد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، وسنحقق ذلك من خلال إعداد مناهج تعليمية متطورة تركز على المهارات الأساسية، وسنعزز دور المعلم ونرفع تأهيله، وسنعقد الشراكات مع الجهات التي توفر فرص التدريب للخريجين محليا ودوليا" (وثيقة الرؤية ٢٠٣٠، ٢٠١٦: ٤٠).

وعلى الرغم من التطور الكمي والنوعي في نظام التعليم في المملكة إلا أنه ظهر عدد من المؤشرات كشفت عنها نتائج بعض الدراسات السابقة مثل دراسة الحماد (٢٠١٧) بوجود قصور في الشراكة بين الجامعات ومؤسسات التعليم العام وذلك في عدد من المجالات منها: (إعداد المعلم، التنمية المهنية، تنمية مهارات طلاب المرحلة الثانوية، الاستشارات).

وبناءً على ما سبق، فإن الإفادة من مدخل الشراكة المجتمعية في التعليم الجامعي والعالي أصبح ضرورة ملحة يفرضها واقع التعليم السعودي لتحقيق الرؤية المستقبلية ٢٠٣٠ ومبادرة ارتقاء لبرنامج التحول الوطني لتطوير التعليم، ومن هنا تظهر مشكلة البحث الحالي في أهمية تفعيل الشراكة المجتمعية بجامعة تبوك في ضوء الرؤية الوطنية للمملكة ٢٠٣٠م، ويمكن تحديدها وبلورتها في السؤال الرئيس التالي:

كيف يمكن تفعيل الشراكة المجتمعية بجامعة تبوك في ضوء الرؤية الوطنية للمملكة ٢٠٣٠م؟

ويتفرع منه الأسئلة الآتية:

١. ما الإطار المفاهيمي للشراكة المجتمعية ودورها في تطوير التعليم؟
٢. ما واقع الشراكة المجتمعية بجامعة تبوك في ضوء الرؤية الوطنية للمملكة ٢٠٣٠م؟
٣. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابة أفراد العينة حول مجالات الشراكة المجتمعية ومتطلبات تفعيلها بجامعة تبوك في ضوء الرؤية الوطنية للمملكة ٢٠٣٠م، تعزى للمتغيرات (الرتبة العلمية-الجنس-الخبرة)؟

أهداف الدراسة:

يهدف البحث تفعيل الشراكة المجتمعية بجامعة تبوك في ضوء الرؤية الوطنية للمملكة ٢٠٣٠م، من خلال:

١. التعرف على الإطار المفاهيمي للشراكة المجتمعية ودورها في تطوير التعليم.
٢. رصد مجالات الشراكة المجتمعية بجامعة تبوك في ضوء الرؤية الوطنية للمملكة العربية السعودية ٢٠٣٠
٣. الوقوف على أهم متطلبات تفعيل الشراكة المجتمعية بجامعة تبوك في ضوء الرؤية الوطنية للمملكة العربية السعودية ٢٠٣٠

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث على المستوى النظري كونها جاءت متزامنة مع اتجاهات بناء الشراكات المحلية والدولية في رؤية المملكة ٢٠٣٠ لتتناول موضوعاً هاماً يعد أحد الاتجاهات العالمية المعاصرة والتي من خلالها تسعى وزارة التعليم لتحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠ المستقبلية لتطوير التعليم، والذي يتمثل في الشراكة المجتمعية بالتعليم ، ولبيان الدور المستقبلي لها في تطوير التعليم مع ما طرأ على المجتمع من تطورات وتحولات، ولحاجة الجامعات وعملياتها وأنشطتها المختلفة إلى الشراكة المجتمعية الفعالة، لتدعيم الروابط بين الجامعات، والمهتمين بقضايا التعليم على صعيد المجتمع المحلي المحيط بالجامعة.

وعلى المستوى التطبيقي ترجع أهمية الدراسة أنه من المؤمل أن تفيد الجهات والمسئولين بجامعة تبوك من خلال تحديد مجالات وأهم متطلبات تفعيل الشراكة المجتمعية، والتي تسهم في تحقيق الرؤية وبرنامج التحول الوطني ٢٠٣٠، كما أنه من المتوقع أن تفتح الطريق للباحثين لإجراء دراسات ضمن هذا المجال.

حدود الدراسة:

يلتزم البحث الحالي بالحدود الآتية:

- الحدود الموضوعية: اقتصر البحث على وضع تصور مقترح لتفعيل الشراكة المجتمعية بجامعة تبوك في ضوء الرؤية الوطنية للمملكة ٢٠٣٠م،
- الحدود البشرية: أعضاء هيئة التدريس (ذكور، إناث) بجامعة تبوك.
- الحدود المكانية: جامعة تبوك المقر الرئيسي بمدينة تبوك.
- الحدود الزمانية: تم تطبيق هذا البحث خلال الفصل الدراسي الأول من عام ١٤٣٩/١٤٤٠هـ.

مصطلحات الدراسة:

١. الشراكة المجتمعية: هي "ما يقوم به أعضاء المجتمع من أنشطة لخدمة مجتمعهم في كافة مجالاته السياسية والاجتماعية والثقافية والتعليمية، وقد يكون هؤلاء الأعضاء إما أفراداً أو جماعاتٍ أو مؤسساتٍ". (العجمي، ٢٠٠٧: ٩١)

وعرفها بدير (٢٠٠٥ :٢٦٤) بأنها " كافة الجهود التطوعية المادية وغير المادية المبذولة من جانب المجتمع المحلي بكافة فئاته وهيئاته سواء حكومية أو الخاصة وبما لا يتعارض مع جهود الأطراف المشاركة الأخرى بهدف المساهمة في حل قضايا التعليم وتحسينه بهدف تحقيق الجودة التعليمية وتعظيم الاستفادة من التعليم في تنمية المجتمع".

وعرفتها عباس (٢٠١٤: ٩٥) بأنها "إسهام المواطنين طواعية في الجهود التنموية في الراي أو العمل أو في التمويل في جهود التنمية وتحقيق أهدافه ويعمل المشاركة على تحقيق الانتماء وتزيد من ثقة المجتمع في نفسه والتعاون لمواجهة المشاكل وتحسين ظروف المعيشة والارتقاء بمستوى الخدمات".

٢. الرؤية الوطنية للمملكة ٢٠٣٠: هي رؤية تبنتها المملكة تحت مسمى (رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠) لتكون منهجاً وخارطة طريق للعمل الاقتصادي والتنموي في المملكة، وقد رسمت الرؤية التوجهات والسياسات العامّة للمملكة، والأهداف والالتزامات الخاصّة بها، لتكون المملكة نموذجا رائدًا على كافّة المستويات.

٣. الشراكة المجتمعية: التعريف الإجرائي للشراكة المجتمعية "علاقة تكامل واتفاق والتزام بين جامعة تبوك ومؤسسات المجتمع، للمساهمة في تطوير منظومة التعليم وتحسين جودتها، تحقيقاً لتطلعات ورؤية المملكة ٢٠٣٠م.

أولا: الإطار المفاهيمي للشراكة المجتمعية ودورها في تطوير التعليم:

مفهوم الشراكة: تعددت الصيغ والمفاهيم التي تناولت الشراكة، فقد عبر عنها البعض بأنها عملية ديناميكية وشكل من أشكال التعاون والعلاقات التكاملية، وآخرون يرون أنها بأنها عقد وميثاق بين الأطراف المتشاركة لتحقق أهداف محددة مشتركة، ويقوم مفهوم الشراكة

على العلاقة التكاملية بين قدرات وإمكانيات طرفين أو أكثر لتحقيق أهداف محددة في إطار من المساواة والاحترام المتبادل، وتحمل المسؤوليات بقدر كبير من الشفافية.

١. مفهوم الشراكة المجتمعية:

والشراكة المجتمعية عملية اجتماعية يتشارك فيها أعضاء المجتمع المحلي من أفراد وجماعات ومؤسسات في جميع المجالات، انطلاقاً من أهداف مشتركة تم الاتفاق عليها مسبقاً لتحقيق المنفعة المتبادلة والتنمية المنشودة.

وهي إحدى الأدوات الاستراتيجية التي يمكن من خلالها العمل على تحسين مستوى حياة الأفراد تعليميا واجتماعيا واقتصاديا والنهوض بالمجتمع والارتقاء به من خلال إسهام أفراد المجتمع بالرأي والفكر والتمويل والاستشارة والتأثير والجهود التطوعية وكل ما من شأنه تحقيق التنمية المنشودة.

وكعرف فرانك وسميث Frank & Smith (2000) الشراكة المجتمعية Partnership بأنها "العلاقة عندما يتشارك اثنان أو أكثر بأهداف متوافقة ويشكلون اتفاق لعمل شيء سوياً. فالشراكة هي عبارة عن أفراد يعملون مع بعضهم البعض في علاقة تعاونية نافعة، وفي أحوال كثيرة يشتركون في العمل مع بعضهم البعض في أعمال لا يمكن إنجازها بشكل فردي"

أما بربرا ديور، توماس جودن Durr Barbare, Thomas Gwen (2001.21) فيعرفان الشراكة المجتمعية بأنها "هي العلاقة التي تنتج عن أوجه التعاون المشترك بين منظمات المجتمع المختلفة في أحد مجالات التنمية والتي تقوم على أساس مشترك في الرؤية والقيم والأهداف والمخاطر والمنافع والمراقبة والتعليم، والتي تتطور مع مرور الوقت.

كما عرف سليم (٢٠٠٥ :١٩٠) الشراكة المجتمعية بأنها "اندماج أنشطة ما وتكاملها من أجل إيجاد علاقات تعاونية فعالة تحقق الشراكة الكاملة، التي تستنفر جهود كافة التنظيمات الاجتماعية والمهنية في مجتمع الأمة في دعم قضاياه المطروحة".

في حين يرى السيد (٢٠٠٥: ١٣٦) بأن "الشراكة المجتمعية عملية تفاعل وتأثير اختيارية، حين أشار إلى أنها التعاون الذي يقوم به المواطنون مع الإدارة والتأثير فيها، والتفاعل معها في وضع الخطط واتخاذ القرارات والسياسات التي تحقق احتياجاتهم وتطلعاتهم من ناحية، وتحقق الصالح العام من ناحية أخرى أي أنها تطبيق عملي لمفهوم العمل الشعبي القائم على الرغبة والاختيار دون قهر أو إجبار".

وأكدت الحقباني (٢٠١٧: ٣٩٩) بتعريفها للشراكة المجتمعية بأنها "عملية تتضافر فيها جهود القطاعات الثلاثة (الحكومي والخاص، المدني) وتتكامل الأدوار بينها في تنمية المجتمع وتحديث الخبرات وتطويرها وفي مواجهة أي مشكلة، وذلك من خلال التبادل في الآراء والأفكار والخبرات، وتكاملها في الموارد بالإمكانات المتاحة لدى الشركاء وتعويض لجوانب القصور بين هؤلاء الشركاء".

٢. مفهوم الشراكة المجتمعية في التعليم:

لم يجد مفهوم الشراكة المجتمعية في مجال التعليم بين الباحثين اتفاقاً مطلقاً على صياغة تعريف واحد، مثله كمثل أغلب المفاهيم بالعلوم الإنسانية والتربوية، بل تباينت التعريفات التي تناولها الباحثين، وقد يعود هذا التباين والتنوع وفقا لطبيعة الأطر التنظيمية للشراكة والهدف منها أو انماطها ومجالاتها أو الأطراف المشاركة فيها مع المنظومة التعليمية.

بناءً على الأطراف المشاركة بالتعليم يرى وهبة (٢٠١٦: ١٣٥) "أن الشراكة المجتمعية في التعليم هي "جملة ما يؤديه أعضاء المجتمع بأفراد وفئاته ومؤسساته الحكومية وغير الحكومية من إسهامات تطوعية سواء أكانت مادية أم غير ماديه لدعم التعليم وتطويره ومواجهة قضاياه ومشكلاته ومن بينها قضية تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية في المجتمع المصري وذلك وفق اشتراطات بما يحقق شعور أفراد المجتمع والقائمين على مؤسساته بالمسؤولية المجتمعية تجاه الوطن ومؤسساته التعليمية".

وعرفها العجمي (٢٠٠٧: ٩١) بأنها "ما يقوم به أعضاء المجتمع من أنشطة لخدمة العملية التعليمية وقد يكون هؤلاء الأعضاء أفراداً، أو جماعات، أو مؤسسات، وتعتمد سلوكياتهم على التطوعية والالتزام، وليس الجبر والإلزام، والوعي والنزوع والوجدان والشفافية، وقد تكون هذه الأنشطة نظرية أو عملية تمارس بطرق مباشرة أو غير مباشرة".

وكما عرفت بأنها "كافة الجهود التطوعية المادية وغير المادية المبذولة من جانب المجتمع المحلي بكافة فئاته وهيئاته سواء حكومية أو الخاصة وبما لا يتعارض مع جهود الأطراف المشاركة الأخرى (وزارة التربية والتعليم) بهدف المساهمة في حل قضايا التعليم وتحسينه بهدف تحقيق الجودة التعليمية وتعظيم الاستفادة من التعليم في تنمية المجتمع"(بدير، ٢٠٠٥ :٢٦٤)

إن تنوع وتعدد التعريفات التي أدلى بها الباحثون، ينبئ بدلالة واضحة على مدى عمق وشمولية ابعاد الشراكة وممارساتها والمدى المقصود منها مستقبلا، ليؤكد بذلك على الأثار الايجابية المنعكسة عنها على العملية التعليمية.

٣. أهمية الشراكة المجتمعية في التعليم:

يشير بوب شالر Bob, Schaller (2008,24) لأهمية الشراكات المجتمعية انطلاقاً من كونها إحدى المحاور الرئيسية التي تغذي النمو والتنمية الاقتصادية والمجتمعية لأي مجتمع فأي مهام أو أعمال تنموية لن يكون مردودها فعالاً ولا مستحسناً إذ قام على العمل الفردي "الذي يقصد به الاعتماد على منظمة أو مؤسسة واحدة في تنفيذ برامجها".

وتمثل الشراكة المجتمعية جهود الدعم المختلفة من قطاعات المجتمع المحلي للتعليم كأحد المرتكزات الأساسية لكافة التوجيهات والاستراتيجيات التنموية الفعالة والتي ركزت عليها رؤية ٢٠٣٠ كدافع رئيس للتنمية لتحقيق تعليم متميز يدفع بعجلة الاقتصاد للمملكة، ومما لا شك فيه بأن للشراكة المجتمعية أهمية لا يمكن إغفالها على المستوى الشخصي للأفراد، أو على المستوى المؤسسي أو على المستوى المجتمعي، بناءً للدور الكبير الذي تلعبه في معالجة الكثير من القضايا التربوية والمجتمعية على حد سواء.

وقد أشار (الدليل التنظيمي للشراكة، ١٤٣٨: ١٠) و(العجمي، ٢٠٠٧: ٨٥) إلى جوانب أهمية الشراكة المجتمعية في العملية التعليمية كما يلي:

- زيادة الوعي الاجتماعي بمفهوم الشراكة المجتمعية ونشره والتعريف به كمنهج جديد، وبالتالي تحقيق العدالة والمصارحة بين الأفراد، مما يزيد من المساندة واكتساب اتجاهات إيجابية نحو الشراكة المجتمعية.
- إرساء وتعزيز التوجه الداعي إلى التفاعل والتواصل بين القطاعات الحكومية والأهلية والخاصة في إحداث العملية التنموية الشاملة، وبما يعمق من الثقة المتبادلة بين هذه القطاعات.
- إيجاد بيئة تفاعلية مستندة إلى الأطر القانونية والتشريعية بتبادل الخبرات واستثمار مهارات أطراف الشراكة وإمكانياتهم، بما يحقق الوفاق بين المجتمع والمؤسسات التعليمية وتنمية العلاقة بينهما.
- زيادة الموارد البديلة لتمويل التعليم، ومساندة الحكومة في حل المشكلات المرتبطة بنقص الموارد.
- تعد الشراكة المجتمعية تعبير عن مستوى الثقة في المجتمع وسيادة مشاعر الانتماء والولاء والترابط الاجتماعي كما أنها تعبر عن التعاون في القيادة بدءا من صنع واتخاذ القرار وصولا إلى المحاسبة والمساءلة وتعديل المسار.
- تساعد في إعادة النظر في طبيعة العلاقات بين المؤسسات التعليمية وبين أطراف المجتمع ومؤسساته وإعادة صياغة العلاقة بين المعنيين بأمور التعليم والمشتركين في مواجهة قضايا التعليم.
- تعمل على تحويل التعليم إلى مشروع مجتمعي قائم على المبدأ الديمقراطي وحشد مختلف المعنيين به والنظر إليه كإشكالية تتطلب تضافر الجهود الحكومية وغير الحكومية في حل مشكلات التعليم والتغلب عليها، وهنا تتجلى أهمية الشراكة المجتمعية وضرورتها في التغلب على هذه المشكلات.

وتبرز أهمية الشراكة المجتمعية بين مؤسسات التعليم المختلفة ومؤسسات المجتمع وتحديداً المؤسسات غير الحكومية لتشكيل هوية المجتمع وصياغة توجهات أفراده في شتى النواحي، فالتفاعل المستمر بين أفراد المجتمع وعمليات الاحتياج المتبادل في ظل واقع خانق اقتصادياً يفرض على المجتمع أهمية التواجد في شبكات تعرف بالشراكة بحيث يفيد ويستفيد كل طرف من الآخر لمواجهة الأوضاع الراهنة الصعبة ولتنمية القدرات ذاتياً ومؤسسياً (Les Tyna, Pepi 2002,9)

وبناء على ما سبق ، فمن المسلم به أن التعليم أصبح قضية قومية تستلزم تضافر الجهود ومشاركة كافة الأفراد والقطاعات الحكومية والقطاع الخاص والمنظمات الغير ربحية لإحداث تحول وطني شامل، لتطوير التعليم وإصلاح المنظومة التعليمية

تحقيقاً لتطلعات المملكة العربية السعودية في رؤيتها ٢٠٣٠ المبنية على مرتكزاتها الثلاثة والتي انبثق منها ثلاثة محاور رئيسية هي: بناء مجتمع حيوي، واقتصاد مزهر، ووطن طموح، مما يعمق التكامل التربوي المثمر للعملية التعليمية، وتكمن أهمية الشراكة المجتمعية في ضوء روية ٢٠٣٠ أنها تسعى إلى تحقيق الآتي :

- مجتمع حيوي بنيانه متين، بتعزيز مجتمعات التعلم ومبادئ الرعاية الاجتماعية بإشراك الأسرة (مبادرة ارتقاء) ودعم دورها في المنظومة التعليمية، وقيامها بمسؤولياتها تجاه تعليم أبناءها، مما يسهم في ترسيخ القيم الإيجابية وبناء الشخصية لأبنائهم وتنمية قدراتهم ومواهبهم، وبالتالي تحسين جودة المخرج التعليمي.
- وطن طموح، بالشراكة تتكامل الأدوار الفعالة بين المؤسسات التعليمية وكافة أفراد المجتمع بجميع مؤسساته الحكومية والأهلية والقطاع الخاص والمنظمات الغير ربحية في العملية التعليمية وتحمل المسؤوليات لتحقيق الأهداف التربوية من جهة، وتلبية احتياجات المجتمع من جهة أخرى مما يوفر إحساس قوي بالانتماء والمواطنة.
- اقتصاد مزهر بالانفتاح الخارجي للمؤسسة التعليمية وبناء شراكات فعالة مع مؤسسات المجتمع ورجال الأعمال والقطاع الخاص والقطاع غير الربحي، لتحسين كفاءة المنظومة التعليمية وجهازها الإداري ومواردها البشرية والمادية، مما يسهم في تنويع مصادر الدخل لتمويلها وتعبئة مواردها وسد احتياجاتها ويزيد استثمارها للموارد المتاحة بها من مرافق ومباني لخدمة المجتمع المحيط بها.
- التكامل التربوي من جميع مؤسسات المجتمع لتطوير وإصلاح واعد للمنظومة التعليمية، ويتم ذلك وفق خطة وطنية منظمة ومدروسة، تصاغ بكل شفافية من خلال مشاركة مجتمعية موسعة، وتبعاً لإرادة سياسية متينة للتغيير والتجديد.

٤. مبررات الأخذ بالشراكة المجتمعية:

مما لا شك فيه أن التطورات العلمية والتكنولوجية السريعة والمتلاحقة التي يمر بها العالم عامة، والعالم العربي بشكل خاص، قد انعكست بشكل مباشر وغير مباشر على النظام التربوي وعلى مسيرة التطور التعليمي، مما يتطلب مراجعة وإعادة النظر في الأهداف العامة للسياسة التعليمية وعلاقتها بالمنظمات المجتمعية والمهنية في المجتمع وإيجاد طرق وأساليب لتفعيل الشراكة بينهما كمدخل أساسي للإصلاح التعليمي، ومن أهم مبررات الأخذ بمبدأ المشاركة المجتمعية في التعليم ما يلي: (الغامدي، ١٤٢٤: ٨٦-٨٧)

١. عدم قدرة كثير من الحكومات على تحمل تمويل وإدارة وتوفير التعليم لجميع المواطنين بنفسها، نتيجة تزايد أعداد السكان والقدرة على توفير تعليم ذي نوعية جيدة للجميع، والذي لا تستطيع كثير من الدول القيام به بمفردها.

٢. انتشار مبادئ الديمقراطية والشراكة واللامركزية في اتخاذ القرار تحتم ضرورة إشراك مؤسسات المجتمع المحلي في عملية صنع القرار وتمويل وإدارة العملية التعليمية.
٣. الحاجة إلى أفكار وإبداعات جديدة فيما يتعلق بالعملية التعليمية التي قد توفرها المنظمات غير الحكومية بشكل أفضل من الحكومات الكون الأخيرة مقيدة بسلسلة طويلة من التعقيدات البيروقراطية التي تحدث في كثير من الأحيان من الابتكار والأفكار الجديدة.
٤. إن جعل التعليم هدف اجتماعي تشارك فيه مؤسسات المجتمع بتحمل جزء من تكاليف تأسيسه وتطويره وتجويده، سيبني نوعا من الثقة بين الدولة وبين هذه المؤسسات الداعمة، كما سيبني الثقة بالتعليم ومخرجاته لدى المجتمع ككل.
٥. إن مشاركة مؤسسات المجتمع في تحمل بعض تكاليف التعليم، سيحملها مسؤولية المراقبة على مؤسساته، وتقويم مخرجاته، والمطالبة بتحسين مستوياته، مما يعود على المجتمع بالخير العميم.
٦. تَعتبر كثير من الدول مشاركة المؤسسات المجتمعية في تحمل تكاليف التعليم واجب وطني، وذلك مقابل ما تتمتع به هذه المؤسسات من مميزات تقدمها الدولة لها، كالإعفاء من الضرائب، وبناء المناطق الصناعية، والحماية من منافسة المنتجات الأجنبية، والإعفاءات الجمركية للمعدات والآلات اللازمة لإنشاء المصانع وغيرها، فلا أقل من أن ترد هذه المؤسسات الجميل بالمشاركة في تحمل بعض تكاليف التعليم لتحسينه وتجويده، لاسيما وأن هذه المؤسسات ستستفيد لا شك من مخرجاته على المدى البعيد.

ومن هذا المنطلق ،وفي ظل ما تشهده المملكة العربية السعودية من التغيرات السريعة والتوجهات التطويرية الحديثة لكافة المجالات ومنها التعليم العام، لم تعد الجامعة كمؤسسة تعليمية قادرة بمفردها على التصدي لتلك التغيرات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتي أفرزتها تحديات العولمة وثورة التقنية والتقدم العلمي والتكنولوجي، فأضحت الحاجة أدعى إلى تبني مدخل الشراكة المجتمعية كحل استراتيجي تدعم كافة البرامج والمبادرات الوطنية ومنها مشروع ارتقاء لتُعزيز منظومة المجتمعات المتعلمة بدءً من النواة الأولى للمجتمع وهي الأسرة وباقي مؤسسات المجتمع المحلي وكافة قطاعاته لتندمج وتنخرط بمشاركة المنظومة التعليمية.

٥. أنواع الشراكة ومستوياتها:

الشراكة أوسع بكثير من حصره أو تصنيفه في نوع واحد من الشراكة بين المؤسسات التعليمية فقط، فهنالك إمكانية للشراكة بين مؤسسات تعليمية وأخرى اجتماعية أو صناعية أو ثقافية أو اقتصادية، وبذلك تتضمن الشراكة في كل ما من شأنه إضافة أو

تطوير أو تغيير أو فوائد للشركاء، لتحقيق ضمان جودة الأداء وتحقيق التميز الذي تسعى إليه، وقد ظهر تطبق هذا التوجه لهذه الأنواع من الشراكات سواء داخلية بين المؤسسات التعليمية والأسرة لتشركها في تعليم أبنائها أو خارجية بين مؤسسات القطاع الخاص أو القطاع غير الربحي من جمعيات أو مراكز تدريب وغيرها أو شراكات دولية بالاستفادة من خبرات ونماذج تلك الدول، وهو ما سعت إليه وزارة التعليم كجهة رسمية لتحقيق ما تطمح إليه الرؤية ٢٠٣٠ بتفعيل الشراكة مع عدد من القطاعات المحلية وذلك بعقد عدداً من الاتفاقيات مع المؤسسات والقطاعات المساندة للتعليم لتحقيق توجهات الرؤية ٢٠٣٠ عبر مسايرة التقدم العلمي والتكاتف والتعاون بين مختلف القطاعات لتحقيق أهداف التعليم ورفع القدرات العلمية والفكرية للطالب وتحسين المستوى التعليمي وتعزيز المهارات القيادية في كل ما يتعلق بالعملية الإدارية والتعليمية.

ويتم تقسيم مستويات المشاركة: كما وضحها (دليل دور مجلس الأمناء في تحقيق المشاركة المجتمعية، ٢٠٠٨: ١٢) على النحو التالي:

أ- المشاركة المباشرة، مثل: الإقبال على الأنشطة التطوعية، بدءاً من عضوية الجمعية العمومية أو عضوية إحدى· اللجان-الترشيح في الانتخابات لعضوية مجلس الأمناء- الاشتراك في الأنشطة التي تمثل الرأي الآخر داخل المدرسة-مناقشة الأمور العامة الخاصة بالمدرسة ومسيرتها ومستقبلها مع آخرين داخل المدرسة، والاهتمام بكل هذه الأمور بشكل متواصل.

ب- المشاركة غير المباشرة، مثل: المعرفة والاهتمام بما يتم داخل المدرسة، والمشاركة في أحد أنشطة المدرسة وتقديم بعض الجهد والوقت التطوعي، التجاوب والتعاطف مع رسالة المدرسة وبرامجها.

في حين أكد كل من (Gross, et al, 2015) أن الشراكات المجتمعية بين المؤسسة التعليمية والمجتمع المحلي تمثل سبعة أنواع بارزة من الشراكات، تم تحديد خمسة منها على أنها الأكثر شيوعًا وتمثل هذه الشراكات مجالاً واسعاً للمنظمات التي كثيراً ما توجد داخل المجتمعات، رغم أن بعضها قد لا يكون منتشرًا في المجتمعات الريفية بسبب موقع المجتمع المعزول، ومن أنواع الشراكات المختلفة هي كما يلي: الشراكات التجارية، الشراكات الجامعية، شراكات تعلم الخدمة، دمج الخدمات المرتبطة بالمدارس، الشراكات القائمة على العقيدة، شراكات المنظمات غير الربحية، وشراكات البلديات المحلية تتنوع أهداف هذه الشراكات، ويمكن أن تتخذ أشكالًا عديدة،تشمل بعض الأنشطة التعليمية، والموارد، وخبرات التعلم الإضافية، ودعم الشبكات الاجتماعية، توفير المعلومات والبرامج الصيفية، وتكامل الخدمات (Eubanks,2017:24).

٦. مجالات الشراكة المجتمعية بجامعة تبوك:

إن المشاركة المجتمعية يمكن أن تتم بعدة أساليب وصور، وبما يتوافق ويتكيف مع الأوضاع الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية للمجتمع، ولكي تتم عملية الإصلاح التعليمي المنشود لا بد أن يكون هناك تفاعل إيجابي بين الجامعة و المجتمع المدني بمختلف مؤسساته، وإذا كان هناك سوء اتصال وتواصل بينهما كانت مردوداتها عكسية على العمل التربوي والتعليمي، كما تتعدد المجالات الخدمية التي تقدمها المجتمعات المحلية للجامعة بتعدد حاجات المجتمع ومطالبها المستمرة، وتفاقم مشكلاتها بشتى أنواعها ودرجاتها، كما تتعدد الجماعات والهيئات والمؤسسات التي تقدم تلك الخدمات (فريحات، ٢٠١٤: ٢٨).

وفي هذا السياق أطلقت اليونسكو على تصورها المستقبلي للجامعة " مصطلح Proactive University، وتتحدد ملامح هذه الجامعة في أنها تسعى للارتباط بعلاقات تعاون مع المؤسسات الصناعية والخدمية في مجتمعها، وكما تسعى من خلال هذه العلاقات لتوجيه أنشطة هذه المؤسسات، ولها القدرة على الاستبصار بالمشكلات والتحديات التي يمكن أن تواجه مؤسسات المجتمع كافة، وتعمل على طرح تصورات حول أساليب الوقاية منها ومواجهتها (محمود، ٢٠٠٣، ١٧٣)

وثمة سمات ينبغي أن تتوافر في الحرم الجامعي حتى يكون مؤهلاً لإقامة علاقات شراكه أو تحالف وهي على النحو التالي: (محمود، ٢٠٠٣، ١٧٥)

١. أن تكون التنمية الاقتصادية ضمن رسالة الجامعة وفي تصورها لأهدافها.
٢. أن تقوم الجامعة بمتابعة مشاركات البحوث مع المؤسسات الصناعية.
٣. العمل على المشاركة في برامج التعليم الصناعي، ومد نشاط الجامعة داخل المؤسسات الصناعية، وتقديم الخدمات الفنية.
٤. تشارك كمقاول Entreprenaurial في قضايا البحث والتطوير.
٥. العمل على نقل التكنولوجيا للمجتمع المحلي.
٦. حفز أعضاء هيئة التدريس للمشاركة في أنشطة التنمية الاقتصادية.
٧. العمل على المشاركة بشكل منتظم مع وكالات التنمية الاقتصادية.

ومن خلال استقراء الأدب النظري والأبحاث والدراسات التي تناولت المجالات التي تساهم فيها الشراكة المجتمعية في العملية التعليمية فقد تباينت وتعددت تلك المجالات نتيجة اختلاف حاجات كل مجتمع الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية عن غيره من المجتمعات، وكذلك تنوع الأهداف المرجو تحقيقها من مشاركة المجتمع المحلي

للجامعة، وفق إمكاناته المتاحة. وعليه، يمكن أن نبرز أهم مجالات الشراكة المجتمعية في الآتي:

أ-تقديم الاستشارات: وهي عبارة عن الأنشطة أو الخدمات الإرشادية التي يقدمها عضو هيئة التدريس للمؤسسات والشركات المختلفة ، وذلك بناء على طلب منها ، وقد يساعد عضو هيئة التدريس مؤسسة ما في تطوير النظام فيها من خلال تقديم استشارات لها في إجراء بعض الأبحاث والعمليات الإحصائية ، وذلك نظراً لمالهم من معرفة واسعة في مجال الكمبيوتر والاطلاع على الجديد في مجال التخصص ، ولهذه الاستشارات مردودها الإيجابي على عضو هيئة التدريس نفسه ؛ وذلك لأنه يعود بخبرة جديد إلى طلابه ، بالإضافة إلى اختبار فرضياته وتطبيق نظرياته في ميدان عمله.

ويكون التواصل بين الجامعة والمجتمع باتجاهين، وهذا معنى السماح بتبادل الأفكار والاهتمامات ووضع الأهداف المشتركة وتوضيح التوقعات والمتابعة المنتظمة، كما يحقق التواصل أكبر قدر من التأثير عندما يتم في الوقت المناسب، وكذلك ضرورة السماح للتعبير عن رأيهم في البرامج التعليمية التي تقدمها الجامعات وذلك بعد الاطلاع على التقارير السنوية للمدارس وغيرها من التقارير وحضور أنواع النشاط المدرسي والاشتراك في برامج الكبار التي تشرف عليها المدارس (محمد وعامر،٢٠٠٨: ٢٤-٢٥).

وتتمثل هذه الاستشارة في عدد من الفعاليات يمكن أن تقوم بها الجامعة من خلال أعضاء هيئة التدريس بها وهي:

- قيام أعضاء هيئة التدريس بالدراسات الأساسية لتحديد الجدوى الاقتصادية للمشروعات المختلفة.
- إمداد مجال الأعمال والصناعات القائمة بالمعلومات الفنية والإدارية وآخر التطورات التكنولوجية في الصناعات المنافسة، وإعطاء المشورة الصالحة لحل المشكلات التقنية والإدارية.

ب-خدمات الإرشاد والتوعية: يستطيع أعضاء المجتمع المحلي المساعدة في سد الفجوة بين الأسرة والجامعة من خلال تقديم خدمات إرشادية وتطوعية ويمكن للآباء أن يكونوا شركاء أكثر إنتاجية من خلال:

-وضع برنامج إرشاد وتوجيه وتدريب لجميع أولياء الأمور المتطوعين.

-وضع برنامج للاستفادة من الأمهات، كمرشدات للطالبات وكمرافقات لهن في مشاريع الخدمة الاجتماعية.

-تفعيل دور أولياء الأمور في اللجان التي يتم إنشاؤها في الجامعة والتي من شأنها التعزيز من دور ولي الأمر.

ج-تبادل الخبرات: أن كل مشارك في العملية التعليمية له خبرات خاصه به وله دور في العملية التعليمية من خلال تبادل الخبرات والمهارات لتحقيق أهداف المهام المطلوبة.

يعتبر الوالدين شركاء متميزين في صنع القرارات التي تؤثر على أبنائهم، حيث تُحقق الشراكات أفضل النتائج عندما يكون هناك احترام متبادل، وعندما يستطيع كل شريك أن يشارك في عملية صنع القرار، وعندما تنظر المدارس إلى الوالدين كشركاء، وتشركهم في عمليات صنع القرار، فإنها تحقق مستويات أعلى في مجال تحصيل الطلبة، وفي مجال الدعم الاجتماعي لها.

د-النقد الاجتماعي: إن أعضاء المجتمع المحلي يقومون بنشاط كبير يساهم في التقريب بين الجامعة والمجتمع، ومن ألوان النشاط التي يقومون بها: ملاحظة حالة المباني، والأدوات المدرسية، وطرق استخدامها، وتوجيه ملاحظاتهم عنها لمدير المدرسة أول مراقب التعليم (محمد وعامر: ٢٠٠٨: ٢٥).

هـ- التعليم المستمر: يشار للتعليم المستمر على أنه نمط من أنماط التعليم لنقل رسالة الجامعة العلمية والتكنولوجية إلى قطاعات واسعة من الناس في حقل العمل ، بهدف تطوير قدراتهم العلمية ومواكبة مستجدات العلوم والمعارف التكنولوجية في تخصصاتهم المختلفة ، وما يعينهم على حل المعضلات الفنية بأفضل الطرق التكنولوجية ، ويتضمن هذا المفهوم عن عملية التعلم أنها لا تقتصر على أية التعلم في مجال معين، ولا تحددها فتره زمنيه معينة، وإنما هي عملية مستمرة مدى الحياة بحيث تفتح أبوابها لجميع الفئات العمرية وتوفر لهم مصادر التعلم الموجودة فيها إلى أطول فتره زمنيه ممكنة.

و-الدعم المادي: يقوم كل فرد من المشاركين في العملية التعليمية بتقديم المصادر التي يستطيع توفيرها، وبالتالي فإن مستوى توافر المصادر المتاحة يتزايد بتزايد المشاركين، والمساهمين، وتتنوع هذه المصادر فقد تكون موارد بشرية ومادية.

ز-الاستفادة من المباني والمرافق: يُعد استخدام المباني المدرسية وما بها من تجهيزات، وإمكانات لخدمة الطلبة والمجتمع أثناء الدراسة، وأيضا في فترة الإجازات الصيفية والعطلات، بمثابة استثمار التكاليف الرأسمالية بالإضافة إلى العائد من شغل وقت الفراغ، وهو بعد آخر له أهمية (عامر، ٢٠١٠: ١٨١).

وبناءً على ما اتفقت عليه دراسة (حامد، ٢٠٠٩: ٢٥٢-٢٥٥) بأن مجالات التعاون والشراكة بين التعليم والمؤسسات المجتمعية المختلفة في العملية التعليمية تتمثل في الآتي:

١ –المشاركة في التخطيط وصنع القرار: مشاركة المجتمع في بناء الخطة السنوية للجامعة وصنع القرارات التربوية داخل الجامعة وإشراك المجتمع أيضا في تحديد جوانب القصور في أداء الجامعة وفق المخرجات التعليمية ومساهمة الجامعة في اقتراح خطط إرشادية لخدمة المجتمع ٢ –المشاركة في التمويل: من خلال إشراك المجتمع في تنفيذ أنشطة لا صفية للطلبة داخل الجامعة وتقديم المجتمع الهبات النقدية والمساهمة بأوقاف خيرية داخل الجامعة ومساهمة المجتمع في تجهيز مرافق الجامعة وتمويل برامج التنمية المهنية لمنسوبي الجامعة، ويمكن تحقيق مشاركة المجتمع في التمويل بأشكال عديدة منها:

أ) التمويل المالي المباشر: عن طريق فرض الضرائب على الشركات المحلية والمواطنين للاستفادة منها في شراء التجهيزات كالكمبيوترات، والوسائل التعليمية، وأدوات المختبر، والكتب المكتبية المدرسية، وصيانة المباني الجامعية.

ب) المشاركة عن طريق التبرع، كالتبرع بأرض، أو تأثيث المباني الجامعية، أو توفير المستلزمات التعليمية، أو المشاركة في العمل الإنشائي، أو صيانة الأجهزة، أو المشاركة التطوعية في برامج محو الأمية.

٣–المشاركة في الإدارة :يمكن تحقيق مشاركة المجتمع في الإدارة في جوانب عديدة، مثل: تصميم الأبنية التعليمية واختيار مواقعها، وإنتاج الوسائل التعليمية، وتقديم المساعدات في نقل وتوزيع الكتب المدرسية، والمساعدة في تصنيف كتب المكتبات المدرسية، والمساعدة في إلقاء المحاضرات من المتخصصين في المجتمع المحلي على الطلاب، والمشاركة في التعليم المساند للطلاب الضعفاء.

بينما يرى الحارثي (٢٠١٧: ٩١–٩٢) أن أهم مجالات الشراكة المجتمعية في التعليم في: مجال تقديم الدعم المالي والتمويل، مجال تقديم الدعم العيني بالوسائل التعليمية والأثاث والتجهيزات المدرسية وتقديم الدعم التقني، مجال الدعم البشري الاستفادة من الكفاءات وتبادل الخبرات الموجودة مهنيا وفكريا بين المجتمع والتعليم، مجال التنمية المهنية (طلاب– معلمين– إداريين)، مجال الشراكة في تقديم الاستشارات التربوية لأولياء أمور الطلبة، مجال العلاقات العامة والاتصال بالمجتمع المحلي، مجالات المجتمع في عمليات الإدارة (التخطيط –التنظيم –التنسيق– التوجيه – الرقابة– التطوير– صنع واتخاذ القرار) والمشاركة في المجالس واللجان ، مجالس شركة الإعلامية، الشراكة المجتمعية في المجال التطوعي، مجال تقديم الرعاية للطلاب (الفقراء– وذوي الاحتياجات الخاصة)، مجال دعم وتوفير النقل المدرسي– رفع المستوى الصحي للطلاب والمجتمع المحلي، مجال توفير البنية المعلوماتية للمدرسة.

وبناء على ما سبق، تتعدد وتتنوع مجالات الشراكة بين الجامعات كمؤسسات تعليمية ومؤسسات المجتمع بكافة قطاعاته من الأسرة والقطاعات الحكومية والخاص والقطاع غير الربحي، وهذا ما أكدته روية ٢٠٣٠ للوفاء بمتطلبات واحتياجات المؤسسة التعليمية من موارد وخدمات سواء في مجالات: التعليم وصنع القرارات، والتدريب والتأهيل، والتخطيط وإدارة العملية التعليمية، والتطوير التربوي، ومجال الاستثمار، والمشاركة بالتمويل وتعبئة موارد المدرسة مادياً وملياً للرفع من كفاءة العملية التعليمية بالمدرسة وتحقيق غاياتها وأهدافها المأمولة.

وقد أجملت إحدى الدراسات مجالات الشراكة بين الجامعات كمؤسسات تعليمية ومؤسسات المجتمع بكافة قطاعاته في النقاط التالية⊗:(الخشاب، الأعشب، ٢٠٠١، ٤٦)

١. إجراء البحوث والدراسات التعاقدية التي تخدم مؤسسات العمل والإنتاج في قطاعات الاقتصاد المختلفة.
٢. تسويق نتائج البحوث العلمية التي تنجزها الجامعة وبخاصة التطبيقية منها.
٣. تقديم خدمات استشارية في الحقول الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.
٤. توفير نشاطات التعليم المستمر عن طريق عقد الدورات، وتقديم البرامج التعليمية والتدريبية للمجتمع المحلي في المجالات المختلفة.
٥. إنشاء الحاضنات العلمية ومراكز التميز المتخصصة المدرة للدخل في مجالات تقديم الخدمات والدراسات والاستشارات.
٦. استثمار مرافق الجامعة كالمعارض، والملاعب، والمسابح، والقاعات من قبل مؤسسات المجتمع مقابل أجر.
٧. تشجيع الإنتاج والتسويق وتقديم الخدمات من قبل الكليات التي تمتلك التسهيلات والمرافق المناسبة، مثل: كلية الزراعة، والطب البيطري، والهندسة، والطب، والتمريض، وغير ذلك.
٨. إجراء التوأمة بين الجامعة ومؤسسات العمل والإنتاج، وبناء الروابط مع القطاعات الإنتاجية مما يتيح المجال لتبادل الخدمات والمنافع وتوفير عوائد عينية ومادية للجامعة.
٩. الاستفادة من عوائد الاستثمار وريع الأموال المنقولة وغير المنقولة

٧. شراكة الجامعات مع المدارس لتحقيق رؤية ٢٠٣٠:

بما أن مسار العلاقة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع، أصبح مفهوما عالميا يجد الاهتمام من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، لما تحظى به الجامعات من ريادة علمية وقيادة فكرية في تشكيل مكونات التنمية، فهي التي عليها إعداد الكوادر المدربة التي

يمكنها استيعاب عناصر الثورة المعرفية والتعامل معها بكفاءة لبلورة مفهوم متجدد وشامل للعلاقة بين هذه الجامعات ومؤسسات المجتمع (محمد، ٢٠١٦: ٢).

وقد أولت المملكة العربية السعودية في رؤيتها اهتمامًا بالغًا بالعنصر البشري، واعتبار التعليم المصدر الرئيس والمكون لرأس المال البشري، الذي يمثل عاملاً محركاً للتنمية الاقتصادية، ركزت الرؤية على أهمية تأهيل وتدريب الكادر التعليمي من المعلمات والإداريات والقيادات التربوية وجميع العاملين بما يضمن الكفاءة للمنظومة التعليمية.

ويؤكد ذلك، التكامل في التعليم الجامعي لتعميق الرؤية الشمولية التكاملية بين مراحل وأنماط التعليم، فنظام الشراكة بين المدارس والجامعات تعمل على التعرف باحتياجاتها وإمدادها بالأفكار والمعارف الجديدة والمتطورة وذلك للاستثمار للقوى البشرية فيها وتشجيع المبدعين منهم وحتى تنجح الشراكة لابد ألا تقف عند عنصر واحد من عناصر العملية التعليمية بل تشمل جميع جوانبها، حتى تحقق الشراكة قيمتها وأهدافها (الصايغ ٢٠١٤ -٣٤).

ولتحقيق رؤية ٢٠٣٠ التي تهدف للوصول إلى اقتصاد مزدهر، من خلال تأهيل المدرسين والقيادات التربوية، ومساهمة التعليم في دفع عجلة الاقتصاد – وذلك بالسعي لسد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل وتطوير التعليم العام وتوجيه الطلاب نحو الخيارات الوظيفية والمهنية المناسبة وعقد شراكات مع الجهات التدريبية والعناية بالموارد البشرية والتدريب والتأهيل، وكذلك الأهداف الاستراتيجية لوزارة التعليم في برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠، التي نصت على تعزيز قدرة نظام التعليم لتلبية متطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل، وتحسين استقطاب المعلمين وإعدادهم وتأهيلهم وتطويرهم (الحماد، ٢٠١٦ :٢٠٠).

وتعد الجامعات رافداً من روافد البناء المعرفي والفكري والتأهيلي للمجتمع، ونظراً للارتباط الوثيق تربويا بينها وبين مؤسسات التعليم، باعتبار أن المرحلة الثانوية هي نهاية السلم التعليمي لمدارس التعليم العام وبداية انطلاق المخرجات التعليمية للتعليم الجامعي الأكاديمي، يستلزم ذلك أن يكون هناك شراكة للرعاية الطلابية من خلال بناء علاقات تبادليه بين مدارس التعليم العام والجامعات قبل انتقال الطالبات للمسار الأكاديمي، لإكسابهن مهارات جديدة وتعريفهن بالمسارات العلمية المتاحة لاختار ما يتوافق مع ميولهن واهتماماتهن.

والشراكة التربوية بين المدارس والجامعات هي تعني أن هناك تعاونا بين المؤسسات التعليمية في التعليم العام (المدارس) ومؤسسات التعليم العالي(الجامعات) لإنجاز مشروع يتفق عليه الطرفان (سليم، ٢٠٠٥: ٨٥٨)

كما أن الشراكة بين الجامعات ومدارس التعليم العام لها دور فعال في التطوير المهني والتدريبي للكادر التعليمي والإداري من خلال إمداد الكادر التعليمي بالخبرة والاستشارة الأكاديمية من خلال استقطاب خبراء الجامعات والإفادة منهم في مدارس التعليم بإقامة دورات تدريبية تساهم في تطوير العملية التعليمية والإدارية بالمدرسة.

وفي إطار شراكة الجامعات مع المؤسسات الحكومية ومنها التعليم العام لتأهيل المعلم وتدريبه، يؤكد الصلاحي (٢٠١٧: ٣١٤) المساهمة في توعية المجتمع بأهمية رؤية ٢٠ ٣٠ في تحقيق متطلبات التنمية المجتمعية وذلك من خلال بناء الشراكات مع المؤسسات الحكومية والخاصة لنقل واستثمار الإنتاج المعرفي والبحثي لأعضاء هيئة التدريس وطلبة الدراسات العليا، بما يحقق اقتصاد المعرفة الذي تنشده رؤية ٢٠ ٣٠، كما تساهم عمادات البحث العلمي في بناء الشراكات مع المجتمع المحلي للمساهمة في تبادل المعلومات والمعارف واستثمارها لسد الفجوات المعرفية.

وفي هذا الجانب، يلاحظ أن رؤية المملكة ٢٠٣٠ م قد أولت المعلم وإعداده نصيباً كبيراً واهتماما غير مسبوق حيث أكدت على إعداد المعلم قبل وأثناء الخدمة ، ولتحقيق توجهات الرؤية قامت وزارة التعليم ببناء شراكات عالمية تهدف إلى تطوير المعلم وتدريبه فأطلقت برنامج (خبرات) التطوير المهني النوعي للمعلمين بشراكة دولية، وذلك بما أصدرته الوزارة من تعميم رقم ٣٧١٣٣٥٥٤٣ في ١٤٣٧/٧/٢٨هـ وخبرات برنامج نوعي يستهدف تطوير الممارسات المهنية للمعلمين والمرشدين الطلابيين وقادة المدارس والمشرفين التربويين، في إطار معايير عالمية، ويتم تنفيذ هذا البرنامج في إطار شراكة دولية تتمتع بخبرات وتجارب تعليمية ثرية ومتميزة (وزارة التعليم، ١٤٣٧).

ثانيًا: الدراسات السابقة:

يتضمن هذا الجزء من الفصل الثاني عرضًا لعدد من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية، للوقوف على أهم الجوانب التي تناولتها، وللتعرف على الأساليب والإجراءات التي تبنتها، وقد تم ترتيبها بحسب التسلسل الزمني من الأقدم إلى الأحدث وفقًا لمحورين هما:

أ-الدراسات العربية:

١. دراسة حكيم (٢٠١٧) هدفت تقديم تصور مقترح يقوم على فكرة تطوير محتوى مناهج المقررات الجامعية بالمملكة العربية السعودية من خلال سيناريو مقترح لتعزيز الهوية الوطنية في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، واعتمدت المنهج الوصفي في جمع الأدبيات المتعلقة بمفهوم الهوية الوطنية وأهميته، وصورته المأمول تحقيقها في المناهج الجامعية سعيا لتحقيق جزء من رؤية المملكة ٢٠٣٠، كما تناولت دور الجامعات السعودية في تنمية الهوية

الوطنية، ودور المناهج الجامعية بشكل خاص في تنمية الهوية الوطنية لدى الطالب الجامعي، ومن ثم تعرض الدراسة تصميم التصور المقترح، من خلال سيناريو مقترح تضمن العديد من العناصر منها: المرتكزات التربوية التي يقوم عليها التصور المقترح، والمحاور الأساسية للتصور المقترح وتكونت من خمس محاور هي: (الأهداف، المحتوي، الأنشطة، التقويم، أعضاء هيئة التدريس)، والإجراءات المقترحة لتفعيله، والمعوقات المتوقعة، وكيفية تلاقيها، وقد أسفرت الدراسة الحالية عن العديد من التوصيات والمقترحات منها: الاستفادة من التصور المقترح في تضمين أهداف واستراتيجيات تنمية الهوية الوطنية في نماذج القياس والتقويم الخاص بالعملية الأكاديمية بالجامعات مثل: توصيف المقرر، وتقرير المقرر، وبطاقة الطالب، كما تقترح عمل دراسة ميدانية لتطبيق التصور المقترح في المقررات المختلفة للوقوف على فاعليته في تنمية الهوية الوطنية لدى الطالب الجامعي.

٢. دراسة الحماد(٢٠١٧) هدفت الكشف عن التجارب والخبرات العالمية التي يمكن الاستفادة منها في مجال الشراكة بين مؤسسات التعليم العام والجامعات في المملكة العربية السعودية ، والتعرف على واقع الشراكة ومعوقاتها والوصول للمقترحات الممكنة لتعزيز الشراكة بين الجامعات ومؤسسات التعليم العام في المملكة بما يحقق أهداف رؤية (٢٠٣٠) ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وخلصت الدراسة لعدد من النتائج من أبرزها: وجود قصور في الشراكة بين الجامعات ومؤسسات التعليم العام في المملكة وذلك في عدد من المجالات منها" إعداد المعلم، التنمية المهنية، تنمية مهارات طلاب المرحلة الثانوية، الاستشارات".

٣. دراسة عبد الحسيب (٢٠١٧) هدفت بناء رؤية تربوية مقترحة لتفعيل عمادات خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعات السعودية للشراكة المجتمعية في ضوء بعض النماذج العالمية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتناولت خدمة الجامعة للمجتمع من حيث أهميتها ومراحلها ومجالاتها، وعمادات خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعات السعودية من حيث رسالتها وأهدافها وخدماتها، والشراكة المجتمعية من حيث أهميتها ومتطلباتها ومعوقات وتطبيقها، وتم عرض عدة نماذج عالمية للشراكة المجتمعية في مجالات مختلفة. ثم تواصلت الدراسة إلى وضع رؤية مقترحة لتفعيل عمادات خدمة المجتمع للشراكة المجتمعية في ضوء بعض النماذج العالمية خلال ستة مجالات وهي: النوعية بأهمية الشراكة، والشركة التعلمية، والتأهيل والتدريب، والشراكة البحثية، والاستشارات العلمية، والخدمة العامة.

٤. دراسة اللهيبي (٢٠١٦): هدفت هذه الدراسة إلى محاولة تقديم رؤية استشرافية لمستقبل الشراكة البحثية بين الجامعات السعودية والمؤسسات الحكومية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠ من خلال التركيز على معرفة آراء الخبراء (الأكاديميين والقياديين) في الجامعات والمؤسسات الحكومية بالمدينة المنورة ورصد التصورات والتوقعات المستقبلية الممكنة لذلك المستقبل، وسعياً لتحقيق أهداف الدراسة اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة إلى استخدام أسلوب دلفاي في الحصول على المعلومات اللازمة من عينة الدراسة (الخبراء) في الجامعات والمؤسسات الحكومية بالمدينة المنورة، وتكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة طيبة والجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة والقياديين في المؤسسات الحكومية بالمدينة المنورة. وقد بلغ إجمالي عدد أفراد عينة الدراسة (٥٩) فرداً، وكانت أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة مع التركيز على التصورات والتوقعات التي اتفق عليها عينة الدراسة، ما يلي: إسناد مشروعات البحوث ذات الاهتمام المشترك بين الجامعات السعودية والمؤسسات الحكومية إلى الكفاءات المتخصصة من الباحثين في الجامعات السعودية القادرين على التصدي للمشكلات القائمة والمستقبلية، والتوسع في عقد المؤتمرات العلمية وحلقات البحث المشتركة وورش العمل بين خبراء الجامعات السعودية والمؤسسات الحكومية من أجل توافر الحوار حول القضايا والمشكلات التي تحتاج إلى دراسات وأبحاث مشتركة، إقرار خطط استراتيجية لزيادة تفعيل الشراكة في مجال البحث العلمي انطلاق من توجه الجامعات السعودية والمؤسسات الحكومية نحو الاستثمار في الاقتصاد المعرفي التوسع في تطوير اللوائح التنظيمية لأنشطة البحث العلمي على نحو ينظم قانونية التعاقدات البحثية المشتركة بين الجامعات السعودية والمؤسسات الحكومية.

٥. دراسة الأحمد (٢٠١٥) هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن الأسس النظرية للشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية، إضافة إلى تحديد معوقات ومتطلبات تفعيل الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة العربية السعودية، وكذلك تحديد الخيارات الأكثر ملاءمة للقضايا التالية لتفعيل الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر الخبراء: الفلسفة، الأهداف التأسيس والإنشاء، البرامج الدراسية، سياسة القبول، البنية التنظيمية، مصادر التمويل. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي الوثائقي، والمنهج الوصفي المسحي، واستخدمت الاستبانة كأداة للدراسة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: اعتماد العديد من دول العالم على الشراكة كعامل أساسي لتحقيق التنمية الشاملة في مختلف المجالات، حيث تسهم

الشراكة في تضافر جهود المؤسسات في مختلف القطاعات مما يعمل على تعظيم الفائدة للمؤسسات أطراف الشراكة.

٦. دراسة الخليفة (٢٠١٤) هدفت بناء صيغة مقترحة لتفعيل الشراكة المجتمعية لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية كنموذج للجامعات السعودية في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة، وذلك من خلال تحديد الإطار الفلسفي للجامعة المنتجة لتفعيل الشراكة المجتمعية، والاستفادة من بعض التجارب العالمية لتفعيل الشراكة المجتمعية للجامعات في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة ، واستخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي، وتوصلت الدراسة لصيغة مقترحة لتفعيل الشراكة المجتمعية للجامعة في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة؛ تقوم على تحديد الأسس والمنطلقات للصيغة المقترحة، وأهدافها، وخطوات بنائها، والدواعي والأسباب لبنائها، ومتطلبات تفعيل الشراكة المجتمعية للجامعة، والآليات المقترحة لتفعيل الشراكة المجتمعية للجامعة.

٧. دراسة العقيل (٢٠١٤) هدفت تسليط الضوء على الشراكة بين الجامعة والمجتمع (دراسة تحليلية). وسعى البحث إلى التعرف على مفهوم الجامعة، والوظائف والأدوار والأهداف، وتحديد مفهوم الشراكة بين الجامعة ومؤسسات الإنتاج وتحديد الفلسفة، والأهمية والآليات، وإيضاح الصورة الجديدة لجوانب التعاون بين الجامعة والمجتمع. واعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وأوضح البحث أنه على الرغم من التحول في مفهوم الجامعة على المستوى العالمي، إلا أن الجامعات العربية بما فيها الجامعات السعودية تخطو ببطء وعلى استحياء في الاضطلاع بدورها الجديد. كما تطرق البحث للإجابة على عدة تساؤلات ومنها، ما الأدوار والوظائف التي تضطلع بهاالجامعة في ظل متغيرات العصر، وما مفهوم الشراكة، والآليات، والفلسفة والأهمية، وما آليات الشراكة بين الجامعات ومؤسسات الإنتاج.

٨. دراسة درادكة (٢٠١٤) هدفت معرفة مستوى الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص ومعوقات تطبيقها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى ما يلي: إن تقديرات أعضاء هيئة التدريس لمستوى الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص كان متوسطاً على جميع مجالات الشراكة بمتوسط حسابي(٣٥.٣)، حيث احتل مجال «متطلبات نجاح الشراكة» المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (١١. ٤)، ثم جاء مجال «الأطراف الإنتاجية التي تقيم الجامعة الشراكة معها» في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٧٥. (٢، أما مجال «محاور الشراكة ومجالاتها» احتل المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (٧١. ٢). توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة الإحصائية (□ <= ٠٥.٠) عند جميع مجالات الدراسة تعزى لمتغيري

الجنس والتخصص وذلك لصالح تقديرات الذكور، والكليات العلمية على التوالي. لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة الإحصائية (□ <= ٠.٠٥) عند جميع مجالات الدراسة تعزى لمتغيرات المسمى الوظيفي، أو الرتبة الأكاديمية، أو الخبرة. بالنسبة لمعوقات تطبيق الشراكة فقد احتلت فقرة "قصور التنظيم التشريعي" المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٤. ١٢)، بينما احتلت فقرة "اكتفاء مؤسسات القطاع الخاص بما لديها من خبراء لحل مشكلات العمل بها» المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (١١. ٢).

ب-الدراسات الأجنبية:

١. دراسة يوبانك (Eubank, 2017): هدفت الدراسة تحديد ما إذا كانت هناك علاقة بين جودة الشراكة المجتمعية بين المدرسة والمجتمع ومتوسط درجات كل اختبار فرعي (ACT) لطلاب المدارس الثانوية في تجنيسي الريفية، فحص الباحث الشراكات التالية للمجتمع المدرسي: الشراكات التجارية، والشراكات الجامعية، وشراكات التعلم الخدمية وتكامل الخدمات المرتبطة بالمدرسة، وتكون مجتمع الدراسة من مدارس تجنيسي الثانوية وتكونت العينة من (٦٢) مدير مدرسة ثانوية ريفية في تجنيسي، واتبعت الدراسة المنهج الكمي المسحي. واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع المعلومات، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: يمكن تحسين التحصيل الدراسي والاستعداد الجامعي باستخدام الشراكات المدرسية المجتمعية، وينبغي تصميم تلك الشراكات بشكل صريح لتلبية الحاجات التعليمية داخل المدرسة، فإذا كان هدف الشراكة هو زيادة تحصيل الطلاب، لابد من "ربط بنية وأهداف الشراكة بالتعليم والإنجاز في الصف، وينبغي وضع أهداف الشراكات مع الأهداف المحددة في الاعتبار والتي ترتبط مباشرة بالفصول والمناهج الدراسية، أن الشراكات المجتمعية بين المجتمع المدرسي بشكل عام قد تقوي المهارات التي يقوم بها (ACT) على قياسات الاختبار الفرعي: قدرة الطالب على التفسير والتحليل والمعرفة وتفسير وتطبيق المهارات لحل المشكلات في العلوم الطبيعية.

٢. دراسة ستافنيسكي وفالي وجاكوبسون (Stefanski Valli & Jacobson, 2016) : هدفت الدراسة إعادة تحليل المحتوى النظري والتركيز على دور الأسرة في الشراكة، ومناقشة الآثار المترتبة على إنتاجية العلاقات بين الأسرة والمدرسة والمجتمع. واتبعت الدراسة منهج تحليل المحتوى، وهو أحد طرق البحث الكيفي، وبالنسبة للأداة المستخدمة قام الباحث بمراجعة وتحديد معايير لاختيار الدراسات التي سيتم تحليل محتواها في هذه الدراسة، ومن أبرز النتائج: أن التحليل للأدب النظري يشير إلى أن دور الآباء والأسر اختلف إلى حد كبير بين أربعة نماذج، وهي كالتالي: النموذج التعاوني للأسرة والمؤسسات، نموذج مدارس شاملة الخدمات، نموذج مدرسة مجتمعية شاملة الخدمات، نموذج تطوير المجتمع، أي أن الآثار المترتبة على سياسات وممارسات الشراكة تختلف

بين النماذج الأربعة. وأن الشراكة الأكثر تعقيدا وشمولا يجب أن تبني على أساس زيادة وصول أفراد الأسرة للمشاركة الفعالة في الشراكة بين المدرسة والمجتمع ويكون لها صوت في صنع القرار من خلال دعم تنمية المهارات القيادية وردم هوة السلطة التقليدية التي كثيرا ما توجد بين المؤسسات المجتمعية والأسر العامة.

٣. دراسة آيس وآخرون (Ice 2015، et al.،): هدفت الدراسة التعرف على عملية الشراكات بين المدارس والمجتمع المحلي من خلال مشروع إشراك الطلاب للقيادة وإجراء هذه العملية على الشراكات بين المدرسة والمجتمع، وتكون مجتمع الدراسة من مدارس صغيرة في ضواحي كونيتيكت. واستجاب (١٢٧) من أفراد المجتمع المحلي للدراسة الاستقصائية؛ واشتمل المستجيبون على جميع قطاعات المجتمع، وتم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وكان من أبرز نتائج الدراسة فيما يلي: سجل أعضاء المجتمع المدرسي بشكل إيجابي على وجود قواعد ومعايير واضحة للمشاركة المجتمعية، مثل إذا كانت المدرسة تعمل مع المجتمع وتنضم إلى الأنشطة المجتمعية. وأن أعضاء المجتمع المحلي يبدو أنهم يأخذون تعاونًا محتملًا مع المدرسة بشكل أكثر جدية بعد سماعهم عن نتائجهم. كما أفاد الطلاب بأن أعضاء المجتمع قد أشادوا بالمدرسة لمشاركتهم المجتمعية النشطة.

٤. دراسة ريكورد (Record, 2012) : هدفت الدراسة تحديد الخصائص المشتركة للشراكة الناجحة بين المدرسة والمجتمع في دعم تحسين التحصيل الدراسي في المدارس العامة الابتدائية استنادا إلى تصورات مديري المدارس الابتدائية، وحددت هذه الدراسة العوامل الهامة والمعوقات والفوائد المترتبة على نجاح الشراكات بين المدرسة والمجتمع، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وبالنسبة لمجتمع وعينة الدراسة، فقد تم إرسال دعوة للمشاركة في البحث عبر البريد الإلكتروني لمجتمع الدراسة وعددهم (٧٦) مدير مدرسة ابتدائية في مقاطعة ريفرسايد في كاليفورنيا، وقد وافق على المشاركة في البحث (٢٥) مدير واعتبروا عينة البحث، وكانت الأداة المستخدمة في جمع البيانات هي المقابلة والاستبانة، ومن أبرز النتائج : أن الخصائص الأكثر شيوعا للشراكة الناجحة بين المجتمع والمدرسة شملت على الإيجابية والتعاون في العلاقة بين المشاركين، ووجود مهمة مشتركة ورؤية تدعم التحصيل العلمي للطلاب، وتوفر الموارد المشتركة وتوفير المنافع المتبادلة، وأن الشراكة الناجحة بين المدرسة والمجتمع متمثلة في التركيز على دعم التحصيل العلمي للطلاب وكانت المنفعة المتبادلة بين المدرسة والمجتمع هي الضمان لنجاح الشراكة على المدى الطويل.

٥. دراسة هوبسون (Hopson, 2010): هدفت الدراسة فهم طبيعة ومشاركه الآباء وتأثيرها على الانخراط في العملية التعليمية. واستخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة في

مدرستين في منطقة الفورد التعليمية في ولاية أتلانتا الأمريكية، كما استخدمت المقابلة باعتبارها الأداة الرئيسية في الدراسة الميدانية، وتم تطبيقها على عينة مكونة من (٦) من أولياء الأمور، وكشفت نتائج هذه الدراسة عن وجود مشاركة فعالة من قبل الآباء في البرامج والأنشطة المدرسية، موجود اتصالات فعالة بين الآباء والمعلمين والإدارة المدرسية، وجود تطوع من قبل الآباء في المشاركة في إقامة الأحداث والفعاليات والاحتفالات داخل المدرسة، وأن المدرسة تتيح للآباء المشاركة في صنع واتخاذ القرارات.

٦. دراسة ميلتون(Milton,Larrylee,2013): هدفت الدراسة تفعيل المشاركة المجتمعية لدعم التعليم في المجتمع، وأكدت نتائج الدراسة على أن تفعيل المشاركة المجتمعية قد يؤدي دورا فعالا في إنجاز برامج دعم التعليم ، والعمل على تحسين نوعية الخدمات التعليمية المقدمة للمستفيدين منها، ولا يأتي ذلك إلا إذا كان هناك علاقة وثيقة بين مؤسسات التعليم ومؤسسات المجتمع المدني ، وذلك من خلال التنسيق والتواصل والتعاون في رسكم السياسات والخطط للبرامج والأنشطة الداعمة للتعليم، كما أشارت إلى أن المشاركة الفعالة سوف تؤدي إلى منتج تعليمي ذو جودة عالية يحقق الهدف منه.

٧. دراسة شارلز(Charles2008): هدفت الدراسة التعرف على طرق تحسين أداء التعليم العالي في الجامعات الأمريكية عن طريق توفير المخصصات المالية لها وللبناء والتجديد والصيانة وتوفير المعامل اللازمة من خلال المشاركة المجتمعية من التبرعات والهبات ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمقابلات والملاحظة والتحليل ، وأسفرت الدراسة عن أبرز النتائج ومنها: أن الجامعات الأمريكية قامت بتحسين وضعها المالي وحققت أعلى مستوى في تحسين الأداء الأكاديمي من خلال زيادة معدلات المنح والتبرعات والهبات ، وتوفير مصادر تمويل رأس مال إضافية ساعدت في تطوير المباني والأثاث والمعامل والصيانة ، حيث أن لها تأثير مباشر على مخرجات العملية التعليمية.

ثالثا: إجراءات الدراسة:

تمثلت إجراءات الدراسة في عرض منهج الدراسة، ومجتمع الدراسة وعينتها، وخصائصها، وأدواتها بما تشتمل عليه من صدق وثبات، وأساليب المعالجة الإحصائية، ثم عرض وتفسير ومناقشة النتائج، وفيما يلي توضيح ذلك:

أ- منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي لتحقيق أهدافها لتفعيل الشراكة المجتمعية بجامعة تبوك في ضوء الرؤية الوطنية للمملكة ٢٠٣٠م من حيث مجالات الشراكة ومتطلبات تفعيلها، وأيضًا لمناسبته لموضوع الدراسة.

ب- مجتمع الدراسة وعينتها:

تم تطبيق الدراسة الميدانية على عينة ممثلة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة تبوك وفقًا لمتغيرات الرتبة العلمية، والجنس، وسنوات الخبرة، وتم استخدام العينة الطبقية العشوائية كأسلوب لجمع البيانات، ومن ثم فقد تم تطبيق عدد (٩٢) استبانة على كليات الجامعة مع مراعاة أعداد أعضاء هيئة التدريس ونسبتهم في كل منها، بنسبة ١١.٨% من عدد أعضاء هيئة التدريس بالجامعة البالغ عددهم (٧٨٠) عضوًا للعام الدراسي ١٤٣٩/ ١٤٤٠هـ (جامعة تبوك، عمادة شؤون أعضاء هيئة التدريس والموظفين).

ج-خصائص عينة الدراسة:

يظهر من توزيع العينة في جدول (١) وجود ثلاث متغيرات رئيسة تتضمن: الرتبة العلمية العمل، والجنس، وسنوات الخبرة، ويتضح ذلك من الجدول التالي:

جدول (١) توزيع عينة الدراسة طبقا لمتغيراتها

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
الرتبة العلمية	أستاذ مساعد	٥١	٥٥.٤
	أستاذ مشارك	٣٠	٣٢.٦
	أستاذ	١١	١٢
	المجموع	٩٢	١٠٠
الجنس	ذكر	٥٥	٥٩.٨
	أنثى	٣٧	٤٠.٢
	المجموع	٩٢	١٠٠

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
سنوات الخبرة	أقل من خمس سنوات	١٤	١٥.٢
	من خمس إلى أقل من عشر سنوات	٣٠	٣٢.٦
	عشر سنوات فأكثر	٤٨	٥٢.٢
	المجموع	٩٢	١٠٠

يتضح من جدول (١) توزيع أفراد العينة إلى ثلاث متغيرات هي: الرتبة العلمية أستاذ مساعد بعدد (٥١) عضوًا ونسبة ٥٥.٤ % وأستاذ مشارك بعدد (٣٠) عضوًا ونسبة ٣٢.٦%. وأستاذ بعدد (١١) عضوًا بنسبة ١٢% ويبين ذلك قلة عدد الأساتذة في الجامعة، ويرجع ذلك إلى أنها جامعة حديثة النشأة وعدد الأساتذة بها قليل، والمتغير الثاني الجنس وعدد الذكور منهم (٥٥) عضوًا بنسبة ٥٩.٨% والإناث (٣٧) عضوة بنسبة ٤٠.٢% ويبين ذلك انخفاض نسبة مشاركة الإناث عن الذكور إلى حدٍ ما لأسباب من أهمها صعوبة التطبيق في شطر الطالبات وانخفاض أعدادهن عن الذكور في معظم كليات الجامعة، والمتغير الثالث عدد سنوات الخبرة وهي أقل من خمس سنوات وعددهم (١٤) عضوًا بنسبة ١٥.٢%، ومن خمس إلى أقل من عشر سنوات بعدد (٣٠) عضوًا بنسبة ٣٢.٦%، وأكثر من عشر سنوات بعدد ٤٨ عضوًا بنسبة ٥٢.٢%.

د-أدوات الدراسة:

فيما يلي الإجراءات المتبعة في إعداد الاستبانة وصدقها والمعالجة الإحصائية وتتمثل في:

١- بناء وإعداد الاستبانة: وقد تم ذلك من خلال الاطلاع على أدبيات التربية في الشراكة المجتمعية والرؤية الوطنية للمملكة ٢٠٣٠.

٢- صدق الاستبانة:

- الصدق الظاهري: تم إتباع أسلوب صدق المحكمين للتأكد من الصدق الظاهري للاستبانة لمعرفة مدى مناسبتها لقياس ما وضعت من أجله، وذلك بعرضها على مجموعة من المحكمين المتخصصين، وقد تم تعديلها في ضوء مقترحاتهم، وتم وضعها في صورتها النهائية ومن ثم تطبيقها على عينة الدراسة.
- صدق الاتساق الداخلي: لحساب صدق الاتساق الداخلي فقد تم حساب معامل ارتباط بيرسون لمحاور الدراسة، وثبات الاستبانة ومحاورها باستخدام معامل ألفا كرونباخ على عينة عددها (٣٠) عضو هيئة تدريس، وهي موضحة فيما يلي:

جدول (٢) يبين معامل ارتباط بيرسون لمحاور الاستبانة

المحور	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
مجالات الشراكة المجتمعية	٠.٨٦*	٠.٠١
متطلبات تفعيل الشراكة المجتمعية	٠.٨٧*	٠.٠١

يتضح من جدول (٢) وجود فروق ذات دلالة إحصائيًا عند ٠.٠١ للمحوري الاستبانة (مجالات الشراكة المجتمعية، ومتطلبات تفعيل الشراكة المجتمعية) ويبين ذلك وجود اتساق داخلي بين المحورين، والجدول رقم (٣) يوضح معاملات الثبات لمحاور الاستبانة باستخدام معامل ألفا كرونباخ.

جدول (٣) يبين معاملات الثبات لمحاور أداة الدراسة باستخدام معامل ألفا كرونباخ

محاور الاستبانة	معامل الثبات
معامل الثبات لمحور مجالات الشراكة المجتمعية	٠.٩٣
معامل الثبات لمحور متطلبات تفعيل الشراكة المجتمعية	٠.٩٦
الثبات العام للاستبانة	٠.٩٦٥

ويتضح من الجدول رقم (٣) أن معامل الثبات مرتفعًا حيث وصل إلى (٠.٩٦٥) للاستبانة ككل وهو مقبول إحصائيًا، وبهذا فقد أصبحت الاستبانة صالحة للتطبيق على عينة الدراسة.

وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لحساب درجة الموافقة كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول (٤) وصف درجة الموافقة بحسب المتوسطات الحسابية

درجة الموافقة	المدى
موافقة بدرجة كبيرة جدًا	٤.٢٠- ٥
موافقة بدرجة كبيرة	٣.٤٠-أقل من ٤.٢٠
موافقة بدرجة متوسطة	٢.٦٠ -أقل من ٣.٤٠
موافقة بدرجة ضعيفة	١.٨ -أقل من ٢.٦٠
موافقة بدرجة ضعيفة جدًا	أقل من ١.٨

٣- المعالجة الإحصائية:

بعد تفريغ البيانات وإدخالها إلى الحاسب الآلي باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للدراسات الاجتماعية (SPSS) تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية: معامل الثبات، ومعامل ارتباط بيرسون، والوزن النسبي، والانحراف المعياري، واختبار (t) لمتغير الجنس، واختبار كروسكال اللامعلمي لمتغيري الرتبة العلمية وسنوات الخبرة، واختبار LSD لتحديد اتجاه الفروق ذات الدلالة الإحصائية (في حالة وجود فروق في متغيري الرتبة العلمية وسنوات الخبرة) وفيما يلي عرض لنتائج الدراسة ومناقشتها.

عرض وتفسير نتائج الدراسة ومناقشتها:

أ- عرض وتفسير نتائج السؤال الأول:

١. ينص السؤال الأول على: مجالات الشراكة المجتمعية بجامعة تبوك في ضوء الرؤية الوطنية للمملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ م.

للإجابة عن هذا السؤال فقد تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الأهمية لمجالات ومتطلبات تفعيل الشراكة المجتمعية بجامعة تبوك كما يلي:

جدول (٥) يبين استجابات أفراد عينة الدراسة حول المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الأهمية لمجالات الشراكة المجتمعية بجامعة تبوك

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الأهمية
١	تقديم الاستشارات التربوية والعلمية لمؤسسات المجتمع.	٤.٧٧	٠.٤٢	٢	كبيرة جدًا
٢	إجراء البحوث في مختلف التخصصات حول قضايا المجتمع.	٤.٨٦	٠.٣٣	١	كبيرة جدًا
٣	عقد المؤتمرات والندوات العلمية في مختلف التخصصات.	٤.٤٦	٠.٦٠	١٠	كبيرة جدًا
٤	تقديم البرامج التدريبية المتخصصة في جميع المجالات.	٤.٧٥	٠.٥٤	٣	كبيرة جدًا
٥	تقديم خدمات الإرشاد والتوجيه المهني والتربوي.	٤.٦٥	٠.٥٢	٥	كبيرة جدًا
٦	تقديم برامج التعليم المستمر لفئات المجتمع المختلفة.	٤.٧٠	٠.٥٠	٤	كبيرة جدًا

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الأهمية
٧	إعارة أعضاء هيئة التدريس للعمل في مؤسسات المجتمع.	٣.٩١	٠.٩٠	١٩	كبيرة
٨	تنظيم برامج تطوعية تتوافق مع احتياجات المجتمع.	٤.٣٥	٠.٦٨	١٣	كبيرة جدًا
٩	توظيف مرافق الجامعة لخدمة المجتمع المحلي بمنطقة تبوك.	٤.٤٢	٠.٧٥	١١	كبيرة جدًا
١٠	استضافة أساتذة زائرين من أفراد المجتمع للإفادة من خبراتهم الأكاديمية والعلمية بالجامعة.	٤.٥٥	٠.٦١	٦	كبيرة جدًا
١١	مشاركة منسوبي الجامعة في عضوية الجمعيات المحلية والإقليمية.	٤.٥٣	٠.٧٦	٨	كبيرة جدًا
١٢	المشاركة في مناسبات المجتمع الدينية والوطنية.	٤.٥١	٠.٧٩	٩	كبيرة جدًا
١٣	ربط البرامج الأكاديمية بالمجتمع المحلي.	٤.٣٢	٠.٨٧	١٤	كبيرة جدًا
١٤	إشراك المجتمع في تخطيط وتقويم البرامج الأكاديمية بالجامعة	٤.٠٣	٠.٩١	١٨	كبيرة
١٥	إشراك المجتمع في تنفيذ أنشطة لا صفية للطلبة داخل الجامعة.	٤.٢٦	٠.٦٩	١٥	كبيرة جدًا
١٦	مساهمة المجتمع في تمويل التعليم بالجامعة.	٤.٥٣	٠.٦١	٧	كبيرة جدًا
١٧	المشاركة في تصميم الأبنية التعليمية واختيار مواقعها.	٣.٩٠	٠.٩٧	٢٠	كبيرة
١٨	إلقاء المحاضرات من المتخصصين في المجتمع المحلي لطلاب الجامعة	٤.٢٤	٠.٧٣	١٦	كبيرة جدًا
١٩	تقديم الدعم العيني للجامعة كالمعامل والأثاث والتجهيزات الجامعية.	٤.٣٧	٠.٧٠	١٢	كبيرة جدًا

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الأهمية
٢٠	مشاركة فئات المجتمع في المجالس واللجان الجامعية.	٤.١٧	٠.٦٧	١٧	كبيرة
	إجمالي محور مجالات الشراكة المجتمعية بجامعة تبوك	٤.٤١	٩.٢٩	---	كبيرة جدًا

يتضح من جدول (٥) ما يلي:

- جاءت درجة الأهمية لإجمالي محور مجالات الشراكة المجتمعية بجامعة تبوك كبيرة جدًا بمتوسط حسابي (٤.٤١)، وانحراف معياري (٩.٢٩) والذي يدل على مدى التشتت بين استجابات أفراد العينة، ويبين ذلك أهمية هذه المجالات ومناسبتها للشراكة بين الجامعة والمجتمع.
- حصلت كل عبارات المحور على درجة أهمية كبيرة جداً تتراوح متوسطها الحسابي بين ٤.٨٦ وهي العبارة رقم (٢) و٤.٢٤ وهي العبارة رقم (١٦). وذلك باستثناء أربع عبارات جاءت درجة أهميتها كبيرة ومتوسطها الحسابي تراوح بين ٤.١٧ و٣.٩٠ وهي العبارات أرقام ١٧، و١٨، و١٩، و٢٠. وهذا يتفق مع دراسة عبد الحسيب (٢٠١٧) والتي توصلت الى وضع رؤية مقترحة للشراكة المجتمعية من خلال ستة مجالات وهي: النوعية بأهمية الشراكة، والشركة التعلمية، والتأهيل والتدريب، والشراكة البحثية، والاستشارات العلمية، والخدمة العامة، وتختلف مع دراسة درادكة (٢٠١٤) والتي أظهرت نتائجها إن تقديرات أعضاء هيئة التدريس لمستوى الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص كان متوسطاً على جميع مجالات الشراكة
- جاءت العبارة "إجراء البحوث في مختلف التخصصات حول قضايا المجتمع" في الترتيب الأول مما يبين أهمية تناول البحوث التي يتم إعدادها بالجامعة سواء من قبل طلاب الدراسات العليا أو من قبل أعضاء هيئة التدريس للقضايا الفعلية الموجودة بالمجتمع ويتسق ذلك مع الاتجاه السائد في البحث العلمي بتفضيل المشكلات الفعلية على التنظير البحثي، كما جاءت العبارة "تقديم الاستشارات التربوية والعلمية لمؤسسات المجتمع" في الترتيب الثاني ويوضح ذلك أيضاً احتياج المجتمع لأن تكون الجامعة بيت خبرة لتقديم الاستشارات بل والدراسات العلمية في جميع المجالات التي تهم المجتمع وتلبي احتياجاته، وربما يتفق لك مع ما يتم تقديمه حالياً من قبل معهد البحوث والاستشارات بالجامعة. كما جاءت العبارة "تقديم البرامج التدريبية المتخصصة في جميع المجالات" في الترتيب الثالث من وجهة نظر عينة الدراسة ويشير ذلك إلى أهمية سعي الجامعة من خلال عماداتها وكلياتها وأعضاء

هيئة التدريس بها إلى تقديم البرامج والدوارات التدريبية في كل المجالات التي تناسب احتياجات المجتمع والمستفيدين والبحث عن كل ما يحتاجه هؤلاء المستفيدون.

- جاءت العبارة "مشاركة فئات المجتمع في المجالس واللجان الجامعية" في الترتيب رقم (١٧) وبدرجة أهمية كبيرة، والعبارة "إشراك المجتمع في تخطيط وتقويم البرامج الأكاديمية بالجامعة" في الترتيب رقم (١٨) وبدرجة أهمية كبيرة أيضاً، والعبارة "إعارة أعضاء هيئة التدريس للعمل في مؤسسات المجتمع" في الترتيب رقم (١٩) وبدرجة أهمية كبيرة، والعبارة "المشاركة في تصميم الأبنية التعليمية واختيار مواقعها" في الترتيب رقم (٢٠) والأخير وبدرجة أهمية كبيرة، ورغم أن هذه العبارات في الترتيب الأخير من حيث المتوسط الحسابي إلا أنها حصلت على درجة أهمية كبيرة ويبين ذلك أهميتها كمجالات للشراكة المجتمعية مع الجامعة إذ إن الملاحظ هنا أنها عبارات تعبر عن الدور الذي قد يساهم به المجتمع مع الجامعة، فالجامعة أساساً أنشأها المجتمع لخدمته ولابد من مساهمة المجتمع في تطوير الجامعة سواء بالتبرعات والأوقاف وخبراء المجتمع وصانعي السياسة وغيرهم من المجتمع حتى تؤدي دورها بفاعلية وكفاءة وبصورة يرضى عنها المجتمع والمستفيدين من خدماتها.

ب- عرض وتفسير نتائج السؤال الثاني:

٢. ينص السؤال الثاني على: متطلبات تفعيل الشراكة المجتمعية بجامعة تبوك في ضوء الرؤية الوطنية للمملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ م.

للإجابة عن هذا السؤال فقد تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الأهمية لمتطلبات تفعيل الشراكة المجتمعية بجامعة تبوك في ضوء الرؤية الوطنية للمملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ م.كما يلي:

جدول (٦) يبين استجابات أفراد العينة حول المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الأهمية لمتطلبات تفعيل الشراكة المجتمعية بجامعة تبوك

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الأهمية

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الأهمية
١	تعزيز ثقافة المشاركة بين منسوبي الجامعة وأطراف المشاركة المجتمعية.	٤.٥٠	٠.٦٢	١٧	كبيرة جدًا
٢	إقامة حملات توعوية لتهيئة المجتمع المحلي للشراكة مع جامعة تبوك	٤.٦٩	٠.٦٢	١٠	كبيرة جدًا
٣	الاستفادة من التجارب المحلية والدولية الناجحة في مجال الشراكة المجتمعية مع جامعة تبوك.	٤.٧٠	٠.٤٥	٨	كبيرة جدًا
٤	الاستعانة بأفراد متخصصين للتعريف بدور الشراكة المجتمعية في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠	٤.٥٩	٠.٧١	١٤	كبيرة جدًا
٥	تفعيل وحدة الشراكة المجتمعية بالجامعة.	٤.٦٦	٠.٥٩	١٢	كبيرة جدًا
٦	الاستفادة من كفاءات القطاع غير الربحي لترسيخ القيم والاتجاهات الإيجابية للعمل التطوعي تحقيقاً لرؤية المملكة ٢٠٣٠	٤.٧٠	٠.٤٦	٩	كبيرة جدًا
٧	إتاحة الفرصة لأفراد قطاعات المجتمع المختلفة لرعاية الفئات الخاصة من طلبة الجامعة (الموهوبين – ذوي الاحتياجات الخاصة).	٤.٥٨	٠.٤٩	١٥	كبيرة جدًا
٨	توفير قاعدة بيانات بالجامعة تحقق أهداف الشراكة المجتمعية.	٤.٦١	٠.٤٨	١٣	كبيرة جدًا
٩	تحديد احتياجات المجتمع في مختلف المجالات.	٤.٧٥	٠.٤٣	٤	كبيرة جدًا
١٠	إعداد خطة استراتيجية للشراكة المجتمعية مع جامعة تبوك.	٤.٧٩	٠.٤٠	٣	كبيرة جدًا
١١	تطوير السياسات واللوائح الجامعية لتمكين الشراكة المجتمعية فيها.	٤.٧٣	٠.٤٤	٥	كبيرة جدًا
١٢	رفع مستوى قنوات الاتصال بين الجامعة ومؤسسات المجتمع في برامج الشراكة المجتمعية.	٤.٧٣	٠.٤٥	٦	كبيرة جدًا
١٣	الاستغلال الأمثل لموارد الجامعة وتوظيفها لخدمة المجتمع المحلي بمنطقة تبوك.	٤.٦٣	٠.٦٧	١١	كبيرة جدًا

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الأهمية
١٤	عقد شراكات لاستثمار مواقع الجامعة السياحية والأثرية المتميزة في فروع الجامعة بالمحافظات.	٤.٤٢	٠.٨٠	١٨	كبيرة جدًا
١٥	تفعيل مواقع التواصل الاجتماعي في الاعلان عن برامج الشراكة المجتمعية.	٤.٥٢	٠.٦٠	١٦	كبيرة جدًا
١٦	تطوير البرامج الدراسية بالجامعة بما يواءم متطلبات سوق العمل.	٤.٨٢	٠.٣٨	١	كبيرة جدًا
١٧	تفعيل برامج التدريب والتعليم المستمر بفروع الجامعة بالمحافظات.	٤.٧١	٠.٥٨	٧	كبيرة جدًا
١٨	توفير موارد ذاتية لدعم برامج الشراكة المجتمعية بين الجامعة والمجتمع.	٤.٨٠	٠.٣٩	٢	كبيرة جدًا
إجمالي محور متطلبات تفعيل الشراكة المجتمعية بجامعة تبوك		٤.٦٦	٧.٧٥	---	كبيرة جدًا

يتضح من الجدول رقم (٦) ما يلي:

جاءت درجة الأهمية لإجمالي محور متطلبات تفعيل الشراكة المجتمعية بجامعة تبوك كبيرة جداً بمتوسط حسابي (٤.٦٦)، وانحراف معياري (٧.٧٥)، كما جاءت جميع عبارات هذا المحور بدرجة أهمية كبيرة جداً بمتوسط حسابي تراوح ما بين ٤.٨٢ و ٤.٤٢ ويوضح ذلك أهمية هذه المتطلبات وتعبيرها عن آليات وطرق تفعيل الشراكة المجتمعية بجامعة تبوك، وقد جاءت العبارة "تطوير البرامج الدراسية بالجامعة بما يواءم متطلبات سوق العمل" في الترتيب الأول مما يعبر عن ضرورة مواكبة البرامج الدراسية لسوق العمل، حيث إن سوق العمل يبين مدى أهمية هذه البرامج ومدى الاحتياج لها مما ينعكس على الخريجين من حيث حصولهم على فرص عمل، ويشير ذلك أيضاً مستوى الكفاءة الخارجية للجامعة وبرامجها، وجاءت العبارة "توفير موارد ذاتية لدعم برامج الشراكة المجتمعية بين الجامعة والمجتمع" في الترتيب الثاني ويبين ذلك أهمية وضرورة البحث عن موارد ذاتية بالتعاون مع الجهات المستفيدة من البرامج المقدمة من قبل الجامعة لتفعيل برامج الشراكة المجتمعية، فالجامعة تقدم خدماتها للمجتمع ولا تستطيع بالتمويل الحكومي فقط أن تفعل برامج الشراكة المجتمعية بالصورة الكافية، وجاءت العبارة "إعداد خطة استراتيجية للشراكة المجتمعية مع جامعة تبوك" في الترتيب الثالث ويوضح ذلك أهمية التخطيط الاستراتيجي والخطة الاستراتيجية للجامعة وضرورة اشتمالها على جوانب الشراكة المجتمعية، والشراكة المجتمعية أصبحت مطلب مهم في الآونة الأخيرة لما لها من فائدة تعود بالنفع على

المجتمع ولتحقيقها الوظيفة الثالثة للجامعة وهي وظيفة خدمة المجتمع. كما يجب هنا أن نوضح ضرورة عدم اقتصار برامج خدمة المجتمع على عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر بل لابد أن تشمل جميع القطاعات بالجامعة بما فيها من كليات وعمادات وإدارات مختلفة.

وجاءت العبارة " عقد شراكات لاستثمار مواقع الجامعة السياحية والأثرية المتميزة في فروع الجامعة بالمحافظات" في الترتيب الثامن عشر والأخير رغم أنها بدرجة أهمية كبيرة جداً، ويبين ذلك أهمية استثمار كل ما تمتلكه الجامعة من إمكانيات سواء كانت مادية أو بشرية.

ب-عرض وتفسير نتائج السؤال الثاني:

ينص السؤال الثاني على: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة حول متطلبات تفعيل الشراكة المجتمعية بجامعة تبوك في ضوء الرؤية الوطنية للمملكة ٢٠٣٠م، تعزى لمتغيرات (الرتبة العلمية، الجنس، الخبرة)؟ وفيما يلي عرض لذلك:

١-اختبار كروسكال ويلز Kruskal Wallisلتحديد الفروق بين استجابات أفراد عينة الدراسة لمجالات ومتطلبات تفعيل الشراكة المجتمعية بجامعة تبوك تبعاً للرتبة العلمية.

يبين جدول رقم (٧) نتيجة اختبار كروسكال ويلز Kruskal Wallis اللامعلمي لتحديد الفروق بين استجابات أفراد عينة الدراسة لمجالات ومتطلبات تفعيل الشراكة المجتمعية بجامعة تبوك تبعاً للرتبة العلمية:

جدول (٧)

يبين نتيجة اختبار كروسكال ويلز Kruskal Wallis لتحديد الفروق بين استجابات أفراد عينة الدراسة لمجالات ومتطلبات تفعيل الشراكة المجتمعية بجامعة تبوك تبعاً للرتبة العلمية عند درجة الحرية =٢

المحور	الرتبة العلمية	العدد	متوسط الرتب	كا٢	مستوى الدلالة	الدلالة

مجالات الشراكة المجتمعية	أستاذ مساعد	٥١	٥٢.٠٠	١٦.٧٠	٠.٠٠٠	دالة
	أستاذ مشارك	٣٠	٣١.٠٢			
	أستاذ	١١	٦٣.٢٣			
متطلبات تفعيل الشراكة المجتمعية	أستاذ مساعد	٥١	٥٠.٥٩	١٤.٠٢	٠.٠٠١	دالة
	أستاذ مشارك	٣٠	٣٣.٢٨			
	أستاذ	١١	٦٣.٥٩			

يتضح من الجدول رقم (٧) ما يلي:

وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٠١ تبعاً للرتبة العلمية (أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد) ويشير ذلك إلى وجود فروق في الاستجابات بين أفراد عينة الدراسة ففي مجالات الشراكة المجتمعية كان متوسط الرتب لرتبة أستاذ أعلى وهو (٦٣.٢٣) وكذلك المتطلبات فقد كان للأستاذ (٦٣.٥٩) ويتضح اتجاه الفروق بين هذه الاستجابات لأي رتبة بعد تطبيق اختبار LSD.

٢- نتيجة اختبار(t) لاستجابات أفراد العينة تبعًا لمتغير الجنس:

فيما يلي جدول رقم (٨) يوضح نتيجة اختبار (t) لاستجابات أفراد عينة الدراسة تبعًا لمتغير الجنس لمحوري الدراسة "المجالات، ومتطلبات" تفعيل الشراكة المجتمعية:

جدول (٨) يبين اختبار (t) حول استجابات أفراد العينة وفقًا لمتغير الجنس

(حيث ن= ٩٢ ودرجة الحرية =٩٠)

المحور	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة	الدلالة
مجالات	ذكور	٥٥	٨٦.٨٠	١٠.١١	١.٩٧	٠.٠٥	دالة

الشراكة المجتمعية	إناث	٣٧	٩٠.٦٤	٧.٤٨			
متطلبات تفعيل الشراكة المجتمعية	ذكور	٥٥	٨٢.٦٩	٧.٦٠	٢.٠٤	٠.٠٤	دالة
	إناث	٣٧	٨٦.٠٠	٧.٦٧			

يتضح من جدول (٨) ما يلي:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة تبعًا لمتغير الجنس، عند مستوى ٠.٠٥ في محوري مجالات الشراكة المجتمعية ومتطلبات تفعيل الشراكة المجتمعية بجامعة تبوك، وقد كانت الدلالة في مجالات الشراكة ومتطلبات تفعيلها لصالح الإناث بمتوسط حسابي ٩٠.٦٤، و٨٦.٠٠.

٣- اختبار كروسكال ويلز Kruskal Wallis لتحديد الفروق بين استجابات أفراد عينة الدراسة لمجالات ومتطلبات تفعيل الشراكة المجتمعية بجامعة تبوك تبعاً لسنوات الخبرة.

فيما يلي يبين جدول رقم (٩) نتيجة اختبار كروسكال ويلز Kruskal Wallis اللامعلمي لتحديد الفروق بين استجابات أفراد عينة الدراسة لمجالات ومتطلبات تفعيل الشراكة المجتمعية بجامعة تبوك تبعاً لسنوات الخبرة:

جدول (٩)

يبين نتيجة اختبار كروسكال ويلز Kruskal Wallis لتحديد الفروق بين استجابات أفراد عينة الدراسة لمجالات ومتطلبات تفعيل الشراكة المجتمعية بجامعة تبوك تبعاً لسنوات الخبرة عند درجة الحرية =٢

المحور	سنوات الخبرة	العدد	متوسط الرتب	كا٢	مستوى الدلالة	الدلالة

مجالات الشراكة المجتمعية	أقل من ٥ سنوات	١٤	٥٠.٠٠	٠.٤٣٥	٠.٨٠	غير دالة
	من ٥ سنوات إلى أقل من ١٠ سنوات	٣٠	٤٤.٤٠			
	من ١٠ سنوات فأكثر	٤٨	٤٦.٧٩			
متطلبات تفعيل الشراكة المجتمعية	أقل من ٥ سنوات	١٤	٦٢.٦١	٨.٣٤	٠.٠١	دالة
	من ٥ سنوات إلى أقل من ١٠ سنوات	٣٠	٣٨.٥٣			
	من ١٠ سنوات فأكثر	٤٨	٤٦.٧٨			

يتضح من الجدول رقم (٩) ما يلي:

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في سنوات الخبرة لمجالات الشراكة المجتمعية، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٠١ تبعاً لسنوات الخبرة لمحور متطلبات تفعيل الشراكة المجتمعية، ويشير ذلك إلى وجود فروق في الاستجابات بين أفراد عينة الدراسة ففي متطلبات تفعيل الشراكة المجتمعية كان متوسط الرتب لسنوات الخبرة الأقل من خمس سنوات أعلى وهو (٦٢.٦١) ويتضح اتجاه الفروق بين هذه الاستجابات لأي رتبة بعد تطبيق اختبار LSD.

وفيما يلي اختبار LSD لتحديد اتجاهات الفروق تبعاً لمتغير الرتبة العلمية:

جدول (١٠)

نتيجة اختبار LSD لتحديد اتجاهات الفروق تبعاً لمتغير الرتبة العلمية

المحور	الرتبة العلمية (I)	الرتبة العلمية (J)	الفرق بين المتوسطين	الدلالة
مجالات الشراكة المجتمعية	أستاذ*	أستاذ مشارك	٧.٨٠	٠.٠١
		أستاذ مساعد	٤.٢٩	٠.٠١

متطلبات تفعيل الشراكة المجتمعية	أستاذ *	أستاذ مشارك	٦.٣١	٠.٠٢
		أستاذ مساعد	٥.٥٩	٠.٠٢

أظهرت نتائج اختبار كروسكال ويلز وجود فروق ذات دلالة إحصائية تبعاً لمتغير الرتبة العلمية في محوري مجالات ومتطلبات تفعيل الشراكة المجتمعية بجامعة تبوك، ولذلك تم إجراء اختبار LSD لتحديد اتجاهات هذه الفروق، وقد جاءت دالة للمجالات والمتطلبات لصالح رتبة أستاذ كما هو موضح بالجدول رقم (١٠)، وقد يرجع ذلك إلى أن رتبة الأستاذ أصبحت أكثر خبرة ومعرفة وعلاقات مجتمعية كما أنها أنهت متطلبات الترقيات العلمية من بحوث مما قد يوفر لها الوقت الكافي للاهتمام بخدمة المجتمع والانخراط في برامجه بصفة عامة.

وفيما يلي أيضاً اختبار LSD لتحديد اتجاهات الفروق تبعاً لمتغير سنوات الخبرة:

جدول (١١)

نتيجة اختبار LSD لتحديد اتجاهات الفروق تبعاً لمتغير سنوات الخبرة

المحور	سنوات الخبرة (I)	سنوات الخبرة (J)	الفرق بين المتوسطين	الدلالة
مجالات تفعيل الشراكة المجتمعية	من خمس إلى أقل من ١٠سنوات *	أقل من خمس سنوات	٦.٦٦	٠.٠٠٦
		أكثر من ١٠سنوات	٥.١٢	٠.٠٠٤

أظهرت نتائج اختبار كروسكال ويلز وجود فروق ذات دلالة إحصائية تبعاً لمتغير سنوات الخبرة في محور متطلبات تفعيل الشراكة المجتمعية بجامعة تبوك، ولذلك تم إجراء اختبار LSD لتحديد اتجاهات هذه الفروق، وقد جاءت للمتطلبات لصالح سنوات الخبرة من (٥) إلى أقل من (١٠) سنوات كما هو موضح بالجدول السابق، وقد يرجع ذلك إلى أن هذه الفئة من سنوات الخبرة أصبحت على دراية كافية بالعمل الجامعي ووظائفه، ففي الأغلب تكون هذه الفئة قد حصلت على رتبة أستاذ مشارك بما يتوافر لديها من خبرات علمية متنوعة بإمكانها أن تسهم من خلالها في خدمة المجتمع وتحقيق الشراكة المجتمعية.

نتائج البحث: أسفرت الدراسة الميدانية عن مجموعة من النتائج من أهمها ما يلي:

- جاءت درجة الأهمية لإجمالي محور مجالات الشراكة المجتمعية بجامعة تبوك كبيرة جدًا بمتوسط حسابي (٤.٤١)، وانحراف معياري (٩.٢٩) وحصلت كل عبارات المحور على درجة أهمية كبيرة جداً باستثناء أربع عبارات جاءت درجة أهميتها كبيرة ومتوسطها الحسابي تراوح بين ٤.١٧ و٣.٩٠.
- جاءت درجة الأهمية لإجمالي محور متطلبات تفعيل الشراكة المجتمعية بجامعة تبوك كبيرة جداً بمتوسط حسابي (٤.٦٦)، وانحراف معياري (٧.٧٥)، كما جاءت جميع عبارات هذا المحور بدرجة أهمية كبيرة جداً بمتوسط حسابي تراوح ما بين ٤.٨٢ و٤.٤٢.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٠١ تبعاً للرتبة العلمية (أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد) ويشير ذلك إلى وجود فروق في الاستجابات بين أفراد عينة الدراسة ففي مجالات الشراكة المجتمعية كان متوسط الرتب لرتبة أستاذ أعلى وهو (٦٣.٢٣) وكذلك المتطلبات فقد كان للأستاذ (٦٣.٥٩).
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة تبعًا لمتغير الجنس، عند مستوى ٠.٠٥ في محوري مجالات الشراكة المجتمعية ومتطلبات تفعيل الشراكة المجتمعية بجامعة تبوك، وقد كانت الدلالة في مجالات الشراكة ومتطلبات تفعيلها لصالح الإناث بمتوسط حسابي ٩٠.٦٤، و٨٦.٠٠.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في سنوات الخبرة لمجالات الشراكة المجتمعية، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٠١ تبعاً لسنوات الخبرة لمحور متطلبات تفعيل الشراكة المجتمعية، ويشير ذلك إلى وجود فروق في الاستجابات بين أفراد عينة الدراسة ففي متطلبات تفعيل الشراكة المجتمعية كان متوسط الرتب لسنوات الخبرة الأقل من خمس سنوات أعلى وهو (٦٢.٦١)

رابعا: التصور المقترح لتفعيل الشراكة المجتمعية بجامعة تبوك في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠م.

يعرض الباحثان فيما يلي " التصور المقترح لتفعيل الشراكة المجتمعية بجامعة تبوك في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠م." والذي توصلا إليه من خلال التعرف على الإطار المفاهيمي للشراكة المجتمعية ودورها في تطوير التعليم، والوقوف على واقع الشراكة المجتمعية بجامعة تبوك في ضوء الرؤية الوطنية للمملكة ٢٠٣٠م، والدراسة الميدانية التي تم تطبيقها على عينة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة تبوك للتعرف على مجالات الشراكة المجتمعية، ومتطلبات تفعيلها بجامعة تبوك في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠م، وفيما يلي محاور التصور المقترح:

أولا: أهداف التصور المقترح:

يهدف هذا التصور المقترح إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. المشاركة المجتمعية في تمويل التعليم، من خلال حث المجتمع بمنطقة تبوك بمختلف فئاته لتمويل التعليم الجامعي.
٢. تخفيف العبء عن ميزانية الدولة في تمويل الجامعات السعودية ومنها جامعة تبوك من خلال البحث عن موارد جديدة للتمويل.
٣. تحسين نوعية التعليم وتطويره بجامعة تبوك من خلال مساهمة المجتمع المحلي بمختلف فئاته في تحسين وتطوير العملية التعليمية.
٤. تبادل الأفكار والخبرات بين مجالات التعليم والمجتمع المحلي المحيط بالجامعة بما يسهم في دعم الكفايات الداخلية والخارجية للتعليم.
٥. مساعدة صناع القرار والقائمين على إدارة جامعة تبوك في التعرف على مجالات الشراكة المجتمعية ومتطلبات تفعيلها بجامعة تبوك في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠م.

ثانيا: محددات التصور المقترح: ويقوم على ثلاثة مبادئ أساسية وهي:

١. مبدأ ديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية.
٢. المبدأ اجتماعي ويتمثل في النظرة إلى المؤسسة التعليمية على أنها مؤسسة أمن قومي والانتقال بالتعليم من كونه مسؤولية تنفيذية تخص الحكومة أو وزارة التعليم وحدها إلى كونه مسؤولية وقضايا مجتمعية عامة تهم المجتمع.
٣. المبدأ الإنساني السلوكي ويتمثل في إشباع حاجة الفرد في التشارك والتعاون والتفاعل الاجتماعي مع الأفراد والمجتمع مما يحقق الانتماء والمواطنة.

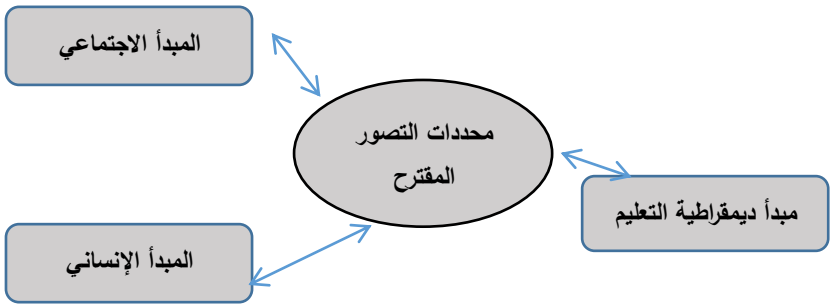

أ) **مبدأ ديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية: ومن أهم آليات تطبيق هذا المبدأ ما يلي:**

- توفير بيئة تعليمية داخل الجامعة قائمة على الديمقراطية وتكافؤ الفرص التعليمية.
- تقديم الاستشارات التربوية والعلمية لمؤسسات المجتمع.
- إجراء البحوث في مختلف التخصصات حول قضايا المجتمع
- نشر ثقافة المشاركة المجتمعية داخل مجتمع الجامعة.
- ربط أنشطة المشاركة المجتمعية بصناعة واتخاذ القرار الجامعي.
- شمولية مبادرات المشاركة المجتمعية في مجالات التعلم والتعليم والإدارة الجامعية.
- ربط البرامج الأكاديمية بالمجتمع المحلي.
- توظيف مرافق الجامعة لخدمة المجتمع المحلي بمنطقة تبوك.
- تطوير السياسات واللوائح الجامعية لتمكين الشراكة المجتمعية فيها.

ب) **المبدأ اجتماعي: ومن أهم آليات تطبيق المبدأ اجتماعي بالجامعة ما يلي:**

- تمثيل المجتمع المحلي في مجالس ولجان الجامعة.
- مساهمة المجتمع في تمويل التعليم بالجامعة
- توافر الشفافية بوضوح وتوافر كل المعلومات الضرورية لسير عمل الشراكة ابتداءً من مرحلة التخطيط وحتى مرحلة التنفيذ.
- توافر المحاسبية فيحاسب كل طرف من أطراف الشراكة على التقصير في أداء مسئولياته
- عقد المؤتمرات والندوات العلمية في مختلف التخصصات.
- رفع مستوى قنوات الاتصال بين الجامعة ومؤسسات المجتمع في برامج الشراكة المجتمعية.
- الاستغلال الأمثل لموارد الجامعة وتوظيفها لخدمة المجتمع المحلي بمنطقة تبوك.
- عقد شراكات لاستثمار مواقع الجامعة السياحية والأثرية المتميزة في فروع الجامعة بالمحافظات.
- تفعيل مواقع التواصل الاجتماعي في الاعلان عن برامج الشراكة المجتمعية.
- تطوير البرامج الدراسية بالجامعة بما يواءم متطلبات سوق العمل.
- تفعيل برامج التدريب والتعليم المستمر بفروع الجامعة بالمحافظات.
- توفير موارد ذاتية لدعم برامج الشراكة المجتمعية بين الجامعة والمجتمع

ج) المبدأ الإنساني: ومن أهم آليات تطبيق المبدأ الإنساني بالجامعة ما يلي:

- **الاستعانة بأفراد متخصصين للتعريف بدور الشراكة المجتمعية في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠**
- **الاستفادة من كفاءات القطاع غير الربحي لترسيخ القيم والاتجاهات الإيجابية للعمل التطوعي تحقيقاً لرؤية المملكة ٢٠٣٠**
- **إتاحة الفرصة لأفراد قطاعات المجتمع المختلفة لرعاية الفئات الخاصة من طلبة الجامعة (الموهوبين – ذوي الاحتياجات الخاصة).**
- **تنظيم برامج تطوعية تتوافق مع احتياجات المجتمع.**
- **استضافة أساتذة زائرين من أفراد المجتمع للإفادة من خبراتهم الأكاديمية والعلمية بالجامعة.**
- **مشاركة منسوبي الجامعة في عضوية الجمعيات المحلية والإقليمية.**
- **المشاركة في مناسبات المجتمع الدينية والوطنية.**
- **إشراك المجتمع في تخطيط وتقويم البرامج الأكاديمية بالجامعة**
- **إشراك المجتمع في تنفيذ أنشطة لا صفية للطلبة داخل الجامعة.**

ثالثا: متطلبات التصور المقترح:

يتطلب تنفيذ هذا التصور المقترح توفير عدة أمور أساسية يمكن إجمالها فيما يلي:

١. **تفعيل وحدة الشراكة المجتمعية بالجامعة، ويكون ضمن مهامها:**
   - **إحصاء كافة الأساتذة والمتخصصين في كل فروع التخصص الدقيق**
   - **استقبال طلبات المشورة والدراسات والبحوث من خارج الجامعة،**
   - **تسويق خدمات الجامعة أسوة بما يتم في العديد من دول العالم لا سيما المتقدم.**
٢. **التخطيط للاستثمار الأمثل للموارد البشرية من الكوادر التدريسية والإدارية، وذلك عن طريق تفادى التضخم غير المبرر في أعداد العاملين بالجامعة.**
٣. **التوسع في إجراء الدراسات التعليمية ودراسات الجدوى حول أوجه الانفاق وأولياته واولوياته على مستوى الجامعة وفروعها، بهدف تحديد نقاط القوة والضعف ووضع سبل للتغلب على نقاط الضعف.**
٤. **استقصاء مشكلات قطاع الإنتاج المختلفة خارج الجامعة، وتحويل هذه المشكلات لجهات الاختصاص داخل الجامعة لدراستها وتقديم الحلول للتغلب عليها.**

٥. إنشاء مشروعات تنموية تطبق فيها الجامعة أحدث الأساليب التي تعلمها لطلابها، والحصول على مقابل مادي من خلال ما تنتجه هذه المشروعات من منتجات زراعية وصناعية.
٦. انشاء مراكز لتسويق البحوث والخدمات الجامعية على مستوى الجامعة لبيع منتجاتها مباشرة للجهات المستفيدة (مؤسسات وأفراد).

رابعا: المعوقات التي تواجه تطبيق التصور المقترح:

يواجه تطبيق هذا التصور المقترح بعض المعوقات، ومن أهمها ما يلي:

١. ضعف العلاقة بين الجامعات ومؤسسات الإنتاج والشركات الصناعية الكبرى؛ مما يؤثر على تسويق البحث العلمي بالجامعات، ومنها جامعة تبوك.
٢. تأثر المخصصات المالية التي تخصص لموازنة الجامعات الحكومية بالمتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية، والنمو الاقتصادي للبلاد.
٣. التشريعات والإجراءات والهياكل التنظيمية الضعيفة، الأمر الذي يسهم في زيادة الصعوبات المالية التي تواجه الجامعات ومنها جامعة تبوك، وتكون عائقا أمام طرق الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة.
٤. قلة مرونة القواعد والإجراءات الإدارية المتعلقة بالبحث العلمي بالجامعات ومنها جامعة تبوك، مما يؤدى إلى إعاقة الجامعة في التنمية الشاملة للمجتمع.
٥. ضعف المساهمات الأهلية في تمويل التعليم الجامعي.

خامسا: التغلب على المعوقات التي تواجه تطبيق التصور المقترح:

يمكن التغلب على المعوقات التي تواجه تطبيق هذا التصور المقترح، بمجموعة من المقترحات من أهمها:

١. تطبيق نظام التقييم والمساءلة في إدارة جامعة تبوك، حتى يمكن تحقيق الأهداف التي تسعى الجامعة إلى تحقيقها.
٢. توطيد العلاقة بين جامعة تبوك ومؤسسات الإنتاج والشركات الصناعية الكبرى بمنطقة تبوك؛ مما يساهم في تسويق البحث العلمي بالجامعة.
٣. سن التشريعات والإجراءات التنظيمية التي تعطى تسهيلات ضريبية لرجال الأعمال والشركات الصناعية التي تقوم بعمل الشراكة مع الجامعات.
٤. تطوير القواعد والإجراءات الإدارية المتعلقة بالبحث العلمي بجامعة تبوك.

٥. تشجيع الجهود الذاتية لرجال الأعمال والهيئات الأهلية بمنطقة تبوك من أجل تدعيم الجامعة وفروعها في المحافظات بالأجهزة والوسائل العلمية التي تحتاج إليها في تحقيق رسالتها التعليمية.

قائمة المراجع

أولًا: المراجع العربية:

١. الأحمد، هند بنت محمد بن عبد الله (٢٠١٥) تفعيل الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر الخبراء، مجلة العلوم التربوية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ع ٤، أكتوبر ٢٠١٥، ص٤٢٩-٥١٤.

٢. بدير، المتولي اسماعيل (٢٠٠٥). المشاركة المجتمعية في التعليم، مجلة كلية التربية. جامعه المنصورة، العدد٥٩.ج١.ص ص ١٧٦-٢٧٧.

٣. جامعة تبوك، عمادة شؤون أعضاء هيئة التدريس والموظفين، إحصائية أعداد أعضاء هيئة التدريس بالجامعة في العام الدراسي ١٤٣٩/١٤٤٠هـ.

٤. حكيم، أريج بين يوسف أحمد (٢٠١٧): تصور مقترح لتعزيز الهوية الوطنية في المناهج الجامعية في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، مجلة دراسات في المناهج وطرق التدريس، الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس، العدد ٢٢٧، أكتوبر ٢٠١٧، ص ١٢١-١٤٢.

٥. الحماد، مي بنت محمد عبد الله (٢٠١٧) الشراكة بين الجامعات ومؤسسات التعليم العام بالمملكة العربية السعودية، بحث مقدم لمؤتمر دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية ٢٠٣٠. جامعة القصيم ١١-١٢يناير.ص.ص ٢٥٨-٢٩١.

٦. الخليفة، عبد العزيز بن علي(٢٠١٤) صيغة مقترحة لتفعيل الشراكة المجتمعية للجامعات السعودية في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية أنموذجا، مجلة رسالة التربية وعلم النفس، الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية، جامعة الملك سعود، العدد ٤٦، ايلول ٢٠١٤، ص٩٧-١٢٣.

٧. درادكة، أمجد محمود، معايعة، عادل سالم (٢٠١٤) الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص ومعوقات تطبيقها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك – الأردن، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، جامعة العلوم والتكنولوجيا، اليمن، مج٧، ع ١٥، ٢٠١٤، ص ٩٧-١٢٣.

٨. عباس، منال محمد (٢٠١٤). المسؤولية الاجتماعية بين الشراكة وأفاق التنمية. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

٩. عبد الآلة يوسف الخشاب ، خالص حسني الأعشب، " استيعاب الأعداد المتزايدة لطالبي التعليم العالي"، من بحوث المؤتمر الثامن للوزراء المسئولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، الجودة والنوعية للتعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي لمواجهة التحديات المستقبلية، محور التعليم العالي، والمنعقد بمقر جامعة الدول العربية بالقاهرة في الفترة من ٢٤- ٢٧ ديسمبر ٢٠٠١، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم – إدارة برامج التربية – جمهورية مصر العربية، وزارة التعليم العالي، القاهرة، جامعة الدول العربية، ٢٠٠١ ، ص٤٦.

١٠. عبد الحسيب، جمال رجب محمد (٢٠١٧) رؤية تربوية مقترحة لتفعيل عمادات خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعات السعودية للشراكة المجتمعية في ضوء بعض النماذج العالمية، مجلة التربية، كلية التربية جامعة الأزهر، العدد ١٧٥، ج ٣، أكتوبر ٢٠١٧، ص ٧٧٤-٨٣٠

١١. العجمي، محمد حسنين (٢٠٠٧). المشاركة المجتمعية والإدارة الذاتية المدرسة. القاهرة: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.

١٢. العريفي، سلطان ناصر(٢٠١٢). دور المشاركة المجتمعية في اصلاح التعليم العام في المملكة العربية السعودية" تصور مقترح". رسالة دكتوره غير منشوره. كليه التربية. قسم اصول التربيه.جامعه الملك سعود. الرياض

١٣. العقيل، حمزة عبد الله (٢٠١٤) الشراكة بين الجامعة والمجتمع (دراسة تحليلية). مجلة التربية، كلية التربية جامعة الأزهر، العدد ١٦١، ج ١، ديسمبر ٢٠١٤، ص ٥٠٢-٥٣٧.

١٤. اللهيبي، منصور بن حمود (٢٠١٧): مستقبل الشراكة البحثية بين الجامعات السعودية والمؤسسات الحكومية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠، ورقة عمل مقدمة الى منتدى الشراكة المجتمعية الخامس في مجال البحث العلمي (الأدوار التكاملية لمؤسسات المجتمع لتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠) بتاريخ ٢٠١٧/١٠/١٨، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٧.

١٥. وزارة التعليم (١٤٣٨). الخطة التشغيلية لوكالتي التعليم.

١٦.وزارة التعليم (٢٠١٦). وثيقة الرؤية ٢٠٣٠للمملكة العربية السعودية. متاح على الرابط http://www.vision2030.gov.sa/. تم الرجوع إليها بتاريخ ٢٠١٨/٣/١١.

١٧.وزارة التعليم (٢٠١٦). وثيقة برنامج التحول ال وطني٢٠٢٠ للمملكة العربية السعودية. متاح على الرابط http://vision2030.gov.sa/sites/default/files/NTP_ar.pdf. تم الرجوع إليها بتاريخ ٢٠١٨/٤/٢٢.

١٨.يوسف سيد محمود، " التحالفات والشراكات بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية: مدخل لتطوير التعليم الجامعي"، من أوراق عمل مؤتمر جامعة المستقبل في الوطن العربي، المؤتمر القومي السنوي العاشر (العربي الثاني) لمركز تطوير التعليم الجامعي بجامعة عين شمس، والمنعقد بدار الضيافة بجامعة عين شمس في الفترة من ٢٨-٢٨ ديسمبر ٢٠٠٣، المجلد الثاني، أوراق العمل، جامعة عين شمس، مركز تطوير التعليم الجامعي، ٢٠٠٣،

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

19.Charles D A(2008): Study of Capital financing models at two Public four –higher Education institutions, Ed University of Pennsy lvania

20. Durr Barbara, Thomas, Gwen (2001): Partnership Principles: what we have learned about partnering and institute. April. U.S.A

21. Eubanks, K. (2017). The Relationship of School-Community Partnerships with ACT Benchmark Scores in Rural Tennessee Schools. USA

22. Frank, F. & Smith, A. (2000): "The Partnership Handbook" Ottawa: Minister of Public Works and Government Services Canada Cat. No. MP. 43-373/12000E. Available at: www.hrdc.drhc.geca/common/Partner. Shtml

23. Hopson, Tishsha, Parental Involvement: Qualitative Case Study of Parent Involvement in Two Rural Mid-South Middle Schools. Unpublished Doctoral dissertation. Leadership_ and Policy Studies, the University of Memphis, December 2010

24. Ice, M.; Thapa, A. & Cohen, J. (2015). Recognizing community voice and a youth-led school-community

partnership in the school climate improvement process. School Community Journal. Vol.25. No.1. pp. 22-31.

25. Kaplinsky, D. (2014). The Structure of Social Partnerships in Education. Working Paper Series, No 5 Word Bank, Washington: D.C November.

26.Les Tyna, Pepi (2002): Extending the possibilities of Multicultural community Partnerships in urban public School" the Urban Review Vol. 34, No. 1, March, P. 9

27. Milton, Larrlee (2013): Manifest Variables Influencing Adult Stake holders in selected in Dependent school Districts in Bexar County, Texas, A& M University.

28. Record, Vincent N (2012). The Development and Implementation of Successful School-Community Partnerships in Public Elementary Education. Unpublished Doctoral dissertation. University of La Verne, California.USA

29. Strickland, J. L. (2016). Community partnerships in Urban, Title 1 Elementary Schools: A mixed-methods study. Unpublished Doctoral dissertation. The University of Nebraska-Lincoln's

30. Schaller, Bob (2008): The importance of community partnerships, St., Mary's county, September. 24